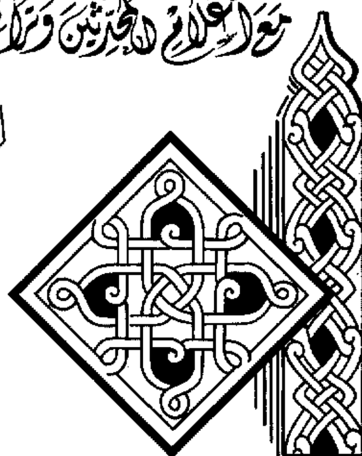
مع أعلام المحدّثين وتراثهم

الكاتب النعماني وكتابه

الغَيْبة



السيّد محمّد جواد الشبيري

بسم الله الرحمن الرحيم

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

الحمد لله ربّ العالمين وصلّىٰ الله علىٰ سيّدنا محمّد وآله الطّاهرين واللّعن علىٰ أعدائهم أجمعين إلىٰ قيام يوم الدين.

تمهيد

أقدم كتاب مستقل وصل إلينا حولَ غيبة الإمام المنتظر (عجّل الله تعالىٰ فرجه) هو: ما صنّفه الشيخ الثقة الجليل أبو عبدالله النعماني، المعروف باسم «الغيبة». ولأهمّية الكتاب تصدّينا لترجمة مؤلّفه وبحثنا عن مصادره، رجاء أن نوفّق لإيضاح جانبٍ من هذا المحدّث الهمام، وهذا الأثر الهامّ، وجعلنا البحث في ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل: حياة النعماني وقد بحثنا فيه عن مشايخه والراوين عنه، وتاريخ تأليف كتابه الغيبة والغرض من تأليفه.

الفصل الثاني: مصادر الغيبة للنعماني وما اعتمده من الموارد وما أخذه عن

المشايخ مشافهة.

الفصل الثالث: بين النعماني والكليني.

الفصل الأوّل: حياة النعماني

هو أبوعبدالله، محمّد بن إبراهيم بن جعفر النعماني، الكاتب كان من أجلّاء أهل العلم في القرن الرابع، وصفه النجاشي بقوله: المعروف بابن زينب[1] شيخ من أصحابنا، عظيم القدر، شريف المنزلة، صحيح العقيدة، كثير الحديث، قدم بغداد وخرج إلىٰ الشام، ومات بها[2].

ولم تتوافر لدينا معلومات كافية عن أوّليات حياته، غير أنّا نعلم أنّ موسىٰ بن محمّد القمّي أباالقاسم حدّثه بشيراز سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة عن سعد بن عبدالله الأشعري بحديث اللوح المعروف لجابر الأنصاري[3].

وكان النعماني في سنة ٣٢٧ في بغداد، وأخذ في شهر رمضان من هذه السنة عن أبي علي محمّد بن همّام، في داره[4].

وتحمّل الحديث في سنة ٣٣٣ عن محمّد بن عبدالله بن معمر الطبراني، بطبرية[5] (وهي من أعمال الأردن)[6].

---

(١) كذا ورد في النجاشي، لكن في غيبة الطوسي ٩٠/١٢٧: المعروف بابن أبي زينب النعماني الكاتب.

(٢) رجال النجاشي: ١٠٤٣/٣٨٣.

(٣) غيبة النعماني: ٥/٦٢.

(٤) غيبة النعماني: ٦/٢٤٩.

(٥) غيبة النعماني: ١/٣٩.

(٦) معجم البلدان: ١٧، أطلس تاريخ الإسلام (عدّة مواضع)، معجم ما استعجم للوزير البكري ٩٣/١، ط. عالم الكتب بيروت ١٤٠٣هـ.

وقد حدّثه محمّد بن عثمان بن علّان الدهني البغدادي[١]، ولم يعلم تاريخ ذلك.

وفي بداية بعض نسخ الغيبة: حدّثني محمّد بن علي أبو الحسن الشجاعي الكاتب ـ حفظه الله ـ قال: حدّثني محمّد بن إبراهيم أبو عبدالله النعماني رحمه الله تعالىٰ، في ذي الحجّة سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة[٢].

وقد مرّ عن النجاشي: أنّه مات بالشام، ولم يحدّد تاريخ وفاته ولا محلّ دفنه.

ثمّ إنّ النعماني قد أخذ كثيراً عن أحمد بن محمّد بن سعيد الكوفي بابن عقدة (م ٣٣٢)[٣] من دون ذكر موضع معيّن. ولعلّ ذلك كان في بغداد، فقد سافر ابنُ عقدة إليها ثلاث مرّات[٤]، وحدّث ـ إملاءً ـ في ثالثتها، في جامع الرّصافة، ومسجد براثا سنة ٣٣٠[٥] فلعلّ النعماني أخذ منه في هذا التاريخ أو ما يقرب منه.

وسنشير في ما يأتي إلىٰ تاريخ وفاة بعض مشايخه.

تاريخ تأليف الغيبة:

لم تتوفر لدينا معلومات عن تاريخ تأليف هذا الكتاب، غير أنّه جاء في مقدمة المطبوع[٦] عن بعض النسخ: أنّه صنّفه في ذي الحجّة سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة.

لكنّ هذا التاريخ إنّما هو تاريخ تحديث المصنف كتابه لرواية أبي الحسين الشجاعي، كما مرّ، فلابدّ أن يكون تأليفه قبل هذا التاريخ.

وبملاحظة ما تقدّم يمكن تحديد تاريخ تأليفه بين سنة ٣٣٣ (حيث أخذ النعماني

(١) غيبة النعماني: ٣٧/١٠٢.

(٢) غيبة النعماني: ١٨ (حاشية ٢).

(٣) تاريخ بغداد: ٢٢/٥، رجال الطوسي: ٥٩٤٩/٤٠٩ = ٣٠، قس فهرست الطوسي: ٢٧٦/٢٩، رجال النجاشي: ٢٣٣/٩٥.

(٤) تاريخ بغداد ٥: آخر ١٨ (نقلاً من تلميذه ابن الجعابي).

(٥) تاريخ بغداد: ١٥/٥ (وأيضاً: ٢٢/سطر ١٦)، أمالي الطوسي: ٥٠١/٢٦٩ (مجلس ٣٩/١٠).

(٦) الغيبة: ٢.

عن محمّد بن عبدالله الطبراني) وبين سنة ٣٤٢.

بل، ما جاء في الكتاب، من تحديده، لمدّة (الحيرة في الإمام) بقوله: «نيف وثمانون»[١] يمكننا من تعيين تاريخ التأليف بشكل أدقّ، حيث تدلّ علىٰ أنّ عمره عليه السلام عند تأليف الكتاب كان (٨١) سنة على الأقل فيكون تأليف الكتاب خلال سنة ٣٣٦ وما بعده، بناءً على أن ولادته عليه السلام في سنة ٢٥٥[٢] أو ٢٥٦[٣] على الأصحّ[٤]. فتحصّل أن الكتاب قد ألّف في الفترة بين السنوات (٣٣٦ و ٣٤٢).

مشايخ النعماني

في مقدّمة الغيبة وكذلك في خاتمة المستدرك، قائمتان بأسماء مشايخه[٥] وبينهما اختلاف: فأضاف في مقدّمة الغيبة: محمّد بن عثمان بن علّان الدهني البغدادي[٦].

وذكر في خاتمة المستدرك أسماء ثلاثة، في عداد المشايخ، ممّن ليسوا من مشايخ النعماني، وهم:

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

(١) في القاموس: النيّف ككيّس وقد يخفّف بالزيادة، وكلّ ما زاد علىٰ العقد فنيّف إلىٰ أن يبلغ العقد الثاني، و... من واحدة إلىٰ ثلاث.

وقد نقل في تاج العروس ٢٤: ٤٤٤، عن بعضهم نسبة هذا التفسير الثاني إلىٰ أقاويل حذّاق البصريين والكوفيين، لكن لم نعرف مذهب النعماني في ذلك، بل لعلّه كان من أصحاب المذهب الأوّل (لاحظ النعماني: ١٩٦) فلذلك لم تمكننا الاستفادة من التفسير الثاني في هذا البحث.

(٢) الكافي ١: ٥١٤، أوّل الفصل، كمال الدين: ٤/٤٣٠، ٩/٤٣٢ و١٢، الإرشاد ٢: ٣٣٩، غيبة الطوسي: ٢٠٤/٢٣٤، ٢٠٦/٢٣٨.

(٣) الكافي ١: ٥/٣٢٩، ١/٥١٤، فرق الشيعة، غيبة الطوسي: ١٩٨/٢٣١، ٢١٢/٢٤٥، ٢٢٦/٢٥٩، ٢٣٧/٢٧٢، ٣٦٢/٣٩٣.

(٤) وهنا أقوال أخرىٰ لكنّها ضعيفة. (لاحظ الفصول المختارة: ٣١٨، الصراط المستقيم ٢: ٢٣٣، دلائل الإمامة: ٥٠١، ٥٠٢، غيبة الطوسي: ٢٠٨/٢٤٢، كشف الغمّة ٣: ٢٣٤ وغيرها).

(٥) مقدّمة غيبة النعماني: ١٤، خاتمة المستدرك ٢١: ٢٦٧ ـ ٢٧٠ [وأيضاً ٤٤٨ و ٤٤٩] نقلاً من رياض العلماء مع تأمّل المصنّف في بعض الأسماء كالتلعكبري.

(٦) مقدّمة غيبة النعماني: ١٤/١٥.

[٩] ط ـ علي بن عبيدالله، عن علي بن إبراهيم بن هاشم.

قد ورد في بعض أسانيد الغيبة رواية علي بن أحمد (البندنيجي) عن عُبيدالله بن موسىٰ (العلوي) عن علي بن إبراهيم بن هاشم[١].

فسقط من الإسمين كلمات «... (أحمد وعن) فأُحدث اسم (علي بن عُبيدالله).

[١٢] يب ـ الشيخ الجليل هارون بن موسىٰ التلعكبري:

وأحتمل أنّ منشأ السهو ما ورد في كفاية الأثر: ١٧٧، هارون بن موسىٰ قال حدّثنا محمّد بن إبراهيم النحوي[٢].

فكأنّ النحوي قد صحّف في بعض النسخ بالنعماني، ثمّ وقع الخلط بين الراوي عن النعماني وشيخه فعدّ التلعكبري من مشايخ النعماني.

[١٧] يز ـ محمّد بن أحمد بن يعقوب، عن أبي عبدالله الحسين بن محمّد.

والظاهر أنّه والد الشيخ المتقدّم [= يو ـ أبوعلي أحمد بن أحمد بن يعقوب بن عمّار الكوفي] من أحفاد إسحاق بن عمّار الصيرفي الكوفي، وقد تقدّم أنّه من مشايخ جعفر بن قولويه[٣] انتهىٰ كلام الخاتمة.

أقول: ورد في الغيبة: ٢١/٩٠، روايته عن أبي‌علي أحمد بن يعقوب بن عمّار الكوفي قال حدّثني أبي... وورد بعده في: ٢٢/٩١، روايته عن أحمد بن محمّد بن

---

(١) غيبة النعماني: ٥/٥٤ و٧، ١٢/١١٥، ٤/١٦٣، ١٢/١٩٩، ٧/٢٥١.

(٢) نقله عنه في البحار ٣٦: ٢١١/٣٤٥، وفيه: محمّد بن إسماعيل النحوي.

(٣) ورد في كامل الزيارات ب٧٢/١٠ رواية جعفر بن قولويه عن أبي‌عبدالله محمّد بن أحمد بن يعقوب بن إسحاق بن عمّار (وأيضاً في ب ٥/٧٦، ٣/٩٥) فالشيخ النوري‏ يرىٰ أنّ هذا والد أبي علي أحمد ـ المذكور في مشايخ النعماني ـ فذلك أضاف «أحمد» إلىٰ نسبه بعد «محمّد» ثمّ إنه كان في نظره «يعقوب» حفيد «عمّار» ففي النسب اختصار، كما أنّ في مقدّمة الغيبة: ١٤، استظهر أنّ أباعلي أحمد هو أبوعلي أحمد بن محمّد بن عمّار الكوفي المترجم في رجال النجاشي: ٢٣٦/٩٥، وفهرست الشيخ: ٧٨/٢٩ ورجاله: ٦٠١٧/٤١٦ = ٩٧، ففي العنوان المترجم اختصار شديد في النسب، والظاهر صحّة ما أفاداه هنا.

يعقوب قال حدّثنا أبوعبدالله الحسين بن محمّد قراءة عليه.

فصحّف اسم الراوي في السند الثاني في بعض النسخ إلىٰ (محمّد بن أحمد بن يعقوب)، فأضيف هذا الرجل إلىٰ قائمة مشايخ النعماني، وإلّا فهذا نفس الرجل المذكور في الخاتمة برقم «يو».

والعجب أن محقّقي الخاتمة لم ينبّهوا إلىٰ هذا، مع إرجاعهم إلىٰ الغيبة في الهامش.

تنبيهان:

الأوّل: ورد في قائمة مشايخ النعماني في خاتمة المستدرك:

[١٤] يد ـ علي بن الحسين المسعودي صاحب (إثبات الوصيّة ومروج الذهب)، عن محمّد بن يحيىٰ العطّار بقم.

وفي مقدّمة الغيبة (رقم ١٠): علي بن الحسين [المسعودي][١] حدّثه بقم ظاهراً.

وعلّق في هامشه: الظاهر هو علي بن بابويه القمّي، وكأنّ لفظة «المسعودي» زائدة من النسّاخ، حيث إنّ المراد ـ ظاهراً ـ صاحب المروج، كما ذكرناه في الهامش، وهو لم يدخل بلدة قم قطّ، ولم ينصّ به أحد، وبقرينة شيخه محمّد بن يحيىٰ العطّار هو علي بن الحسين بن بابويه القمّي المعروف...

وقد أشار إلىٰ هذا الكلام في ص ٢٨٥، هامش ٤، من الكتاب فعلّق علىٰ سند هذا نصّه؛ [: أخبرنا علي بن الحسين، قال: حدّثنا محمّد بن يحيىٰ العطّار بقمّ] ما لفظه: بقرينة قوله «بقم» أنّ المراد بعلي بن الحسين، علي بن بابويه المعروف.

إلىٰ آخر كلامه.

وهنا عدّة ملاحظات:

الملاحظة الأولىٰ: التزم بعض المحقّقين بأنّ علي بن الحسين المسعودي متعدّد، فشيخ للنعماني هو صاحب إثبات الوصّية، وليس هو صاحب مروج الذهب

(١) ورد علي بن الحسين المسعودي ـ مع لقبه ـ في النعماني: ٤٣/١٨٨، ٣٨/٢٤١، ٢/٣١٢.

المعروف، فإنّه عاميّ كما يظهر بوضوح من المروج، ومن كتابه التنبيه والإشراف، بخلاف مؤلّف إثبات الوصيّة.

فبناءً علىٰ هذا الرأي ينتفي رأساً كلام مؤلّف خاتمة المستدرك والكاتب لمقدّمة النعماني، ولا حاجة إلىٰ القول بزيادة «المسعودي» بعد «علي بن الحسين» في إسناد الغيبة أصلاً.

الملاحظة الثانية: لو كان المراد من علي الحسين في مشايخ النعماني هو صاحب المروج لم يكن هنا إشكال أيضاً إذ قد صرّح في المروج بوروده إلىٰ بلدة قم[١].

الملاحظة الثالثة: لم يظهر لنا وجه ما ذكره في مقدّمة الغيبة من أنّ تحديث علي ابن بابويه للنعماني كان بقم ظاهراً.

فإن كان من جهة كون علي بن بابويه من أهل قم، ففيه أنّ علي بن بابويه دخل بغداد سنة ٣٢٣ (وقيل: سنة ٣٢٨)[٢] فمن المحتمل أخذ النعماني عنه في بغداد، ولا

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

---

(١) مروج الذهب (٤٣٥/١) نبّه علىٰ ذلك السيد محمّدرضا الحسيني الجلالي في مقدّمة الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص٥٢.

(٢) ورد في رجال الشيخ في ترجمة علي بن بابويه: «روىٰ عنه التلعكبري قال: سمعت منه في السنة التي تهافتت فيها الكواكب دخل بغداد فيها». (٦١٩١/٤٣٢: = ٣٤)، وفي غيبة الطوسي: ٢٧٠/٣٢٢، عن أبي عبدالله الحسين بن علي بن الحسين بن موسىٰ بن بابويه قال: حدّثني جماعة من أهل بلدنا المقيمين كانوا ببغداد في السنة التي خرجت القرامطة علىٰ الحاج، وهي سنة (تناثر) الكواكب أنّ والدي، كتب إلىٰ الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح يستأذن في الخروج إلىٰ الحجّ، فخرج في الجواب: لا تخرج في هذه السنة... وإن كان لابدّ فكن في القافلة الأخيرة، فكان في القافلة الأخيرة فسلم بنفسه وقتل من تقدّمه في القوافل الأخر.

وسنة تناثر الكواكب هي سنة ٣٢٣ فقد ذكر في التنبيه والاشراف ص٣٣٨ تصحيح الصاوي، القاهرة ١٣٥٧هـ، والكامل لابن الأثير ٨: ٣١١، أنّ في الليلة التي وقعت القرامطة بحاجّ العراق في ذي القعدة سنة ٣٢٣ انقضت الكواكب (وفي التنبيه: انقضاض الكواكب) فعليه فما في رجال النجاشي: ٦٨٤/٢٦٢، ١٠٢٦/٣٧٧، من كون سنة تناثر الكواكب هي سنة ٣٢٩، خطأ علىٰ الظاهر

←

دليل أصلاً علىٰ ورود النعماني إلىٰ قم.

هذا وفي السند قرينة علىٰ عدم كون تحديث علي بن الحسين المسعودي للنعماني بقم، وهي قوله: حدّثنا محمّد بن يحيىٰ العطّار بقم[1]، فإنّ تقييد تحمّل الرواية بقم، يدلّ بوضوح علىٰ عدم كون أداء علي بن الحسين للحديث في قم، بل إنّما تحمل الحديث في هذا البلد ثم أدّاه في مكان آخر.

الملاحظة الرابعة: قد يخطر بالبال أنّ قوله: «حدّثنا محمّد بن يحيىٰ العطّار بقم» يشير إلىٰ عدم كون الراوي ـ أي علي بن الحسين ـ من أهل قم، بل كان من غيره، فورد إلىٰ هذا البلد وأخذ عن أهله.

فعليه يبعد أن يكون المراد من علي بن الحسين هو علي بن الحسين بن بابويه وهو «شيخ القمّيين في عصره ومتقدّمهم وفقيهم وثقتهم»[2]، ولم يدلّ دليل علىٰ سكونته في غيره[3] وإنّما ورد في بغداد ـ مثلاً ـ مسافراً إلىٰ الحج.

هذا والتقييد بقوله «بقم» وإن ضعّف كون المراد من علي بن الحسين هو ابن بابويه، لكن يشكل الاعتماد عليه كدليل قطعي إذ يصحّ هذا التقييد لو كان تحديث

← كما نبّه عليه في قاموس الرجال ٧: ٤٣٧، ويؤكّده نقل غيبة الطوسي المتقدّم إذ الحسين بن روح مات سنة ٣٢٦.

وفي رجال النجاشي: ٦٨٤/٢٦٢، عن الكلوذاني قال: أخذت إجازة علي بن الحسين بن بابويه لمّا قدم بغداد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة... ولعلّ «ثمان» مصحف «ثلاث» واحتمال تعدّد قدومه بغداد لعلّه بعيد فلاحظ.

(١) غيبة النعماني: ١٦/٨٥، ١١/١١٥، ٥/٢٨٥، ٢/٣١٢.

(٢) رجال النجاشي: ٦٨٤/٢٦١.

(٣) ومنه يظهر أنّه لا يمكن أن يعارض ما ذكرنا بما ذكره الشيخ الصدوق القمّي: حدّثنا حمزة بن محمّد... بقم (الخصال: ٤٠/١١، معاني الأخبار: ١/٣٠١، العيون ١: ٥/٢٢٧، ٤٣/٢٩٢، ٢: ١٣/٦، ٢٤/١٥٩، ١٣/٢٠٩، فإنّ الصدوق كان نزيل الري ـ كمّا صرح به النجاشي في رجاله وقد جال في البلدان الإسلاميّة حتّىٰ كان شيخ الطائفة بخراسان. فلم يكن يسكن قم. (النجاشي: ١٠٤٩/٣٨٩).

علي بن الحسين في غير قم كما لو كان في بغداد.

فتحصّل أنّه لو لم ننكر إرادة علي بن بابويه من علي بن الحسين، فلا أقلّ من عدم دليل علىٰ ذلك، ومجرّد كون محمّد بن يحيىٰ العطّار شيخ علي بن الحسين بن بابويه غير كافٍ لإثباته، لعدم دليل علىٰ إنحصار الراوي عنه باسم علي بن الحسين في ابن بابويه.

الثاني: ورد في قائمة مشايخ النعماني في خاتمة المستدرك:

[١٠] ي: أحمد بن محمد بن هوّذة بن هراسة، وقد بدّله في مقدّمة الغيبة بأحمد ابن نصر بن هوذة.

وفي كلا العنوانين خلل، وإن كان العنوان الأخير أصحّ.

فقد ترجم لهذا الرجل في رجال الشيخ (٤٠٩:/٥٩٥٠ = ٣١) هكذا: أحمد ابن نصر بن سعيد الباهلي المعروف بابن أبي‌هراسة، يلقّب أبوه هوذة... مات في ذي الحجّة سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة.

ووردت روايته في أمالي الشيخ في مواضع ثلاثة بعنوان: أبي‌سليمان أحمد بن هوذة بن أبي‌هراسة الباهلي[1].

وفي موضع بعنوان: أحمد بن هوذة[2].

وهو يروي في جميع الموارد: عن إبراهيم بن إسحاق (الأحمري) والظاهر أنّه المترجم في فهرست الطوسي. (١٩٣/٨٨١) بعنوان ابن أبي‌هراسة.

ففي عنوان الخاتمة سهوان: زيادة «محمّد» بعد أحمد، وتبديل «أبي‌هراسة» بـ«هراسة».

وفي عنوان مقدّمة الغيبة سهو واحد.

والصواب فيه إمّا: أحمد بن نصر هوذة أو أحمد بن نصر ابن هوذة ـ بإثبات

---

(١) أمالي الشيخ: ٤٧٩/١٠٤٨، ٤٨١/١٠٥١، ٤٩٥/١٠٨٥، (المجلس ١٧/١٧ و٢٠ و٥٤).

(٢) أمالي الشيخ: ٦٨٨/١٤٦١ (المجلس ٣٩/٤).

ألف ابن هوذة[1] ـ بناء علىٰ كونه وصفاً لأحمد وليس هوذة اسماً لوالد نصر، بل هو لقب لنصر نفسه.

سائر مشايخ النعماني:

ورد في غيبة النعماني: ١٠٨، أقرأني عبدالحليم بن الحسين السمري[2]...

وفي غيبة الطوسي: ٢٢٥/٢٥٧، بسنده إلىٰ النعماني عن يوسف بن أحمد (محمّد خ ل) الجعفري قال: حججت سنة ستّ وثلاثمائة، وجاورت بمكّة تلك السنة وما بعدها إلىٰ سنة تسع وثلاثمائة، ثمّ خرجت عنها منصرفاً إلىٰ الشام.

فهذان شيخان للنعماني يضافان إلىٰ قائمة مشايخه فيكون المجموع (١٩) شيخاً.

تلامذة النعماني:

١ ـ أبوالحسين محمّد بن علي الشجاعي الكاتب[3].

هو عمدة تلامذته، وقد كتب نسخة الغيبة من نسخة المؤلّف، ورواها للمشايخ، واقتصر عليه في مقدّمة الغيبة.

٢ ـ أبو غالب الزراري أحمد بن محمّد[4].

٣ ـ أبوالمرجا محمّد بن علي بن طالب البلدي[5].

---

(١) ونظير ذلك محمّد بن علي ابن الحنيفة، وأحمد بن محمّد بن سعيد ابن عقدة، فإنّ الحنيفة وصف أمّ محمّد وعقدة لقب محمّد كما صرّح به الخطيب (تاريخ بغداد ٥: ١٤) ولذلك أثبت ألفه في غيبة النعماني لتوصيفه بعض الأعلام به وحبّذا لو كان المصحّح صرّح بنكتة ما صنعه في مقدّمة الكتاب أو هامشه.

(٢) وفي الغيبة: ٣٢٨، وجدت هذا الحديث عند بعض إخواننا ولم أعرف الرجل.

(٣) رجال النجاشي: ١٠٤٣/٣٨٣، غيبة النعماني: ١٨ (وفيه البجلي ويحتمل كونه مصحفاً من الشجاعي) غيبة الطوسي: ٩٠/١٢٧، ٢٢٥/٢٥٧.

(٤) رسالة أبي غالب الزراري: ٩٦/١٧٩، النابس: ٢٣٠.

(٥) كنز الفوائد ١: ٣٥٢، وقد صحف في مطبوعته طالب بأبي طالب، أنظر ١: ٨٧، ٢: ٣٢٨، ٦٧، النابس: ٢٣٠.

٤ ـ علي بن محمّد بن يوسف الحرّاني(١).

الغرض من تأليف الغيبة:

في فترة الغيبة للإمام الثاني عشر، وبعد وفاة علي بن محمّد السمري آخر النواب الأربعة في سنة ٣٢٨أو ٣٢٩ خاصّة، ودخول الغيبة الكبرىٰ، وقعت الطائفة في الحيرة وارتدّ ـ بعض مَن لم يركن إلىٰ العلم ممّن وقف عليهم النعماني في بغداد والشام ـ عن طريق الحقّ، فرأىٰ شيخ الطائفة الإماميّة أبوعبدالله النعماني بعد سنين قليلة منها وجوب القيام لهداية الناس إلىٰ الحقّ بنشر أحاديث النبيّ ﷺ وأهل بيته في الغيبة، وما يدور حولها.

وقد أشار إلىٰ ذلك في مقدّمة كتابه (: ٢٠) فقال: أمّا بعد، فإنّنا رأينا طوائف من العصابة المنسوبة إلىٰ التشيّع... قد تفرّقت كلمُها وتشعّبت مذاهبها... فطار بعضها عُلوّاً وانخفض بعضها تقصيراً، وشكّوا جميعاً إلّا القليل، في إمام زمانهم ووليّ أمرهم... للمحنة الواقعة بهذه الغيبة... فقصدت القربة إلىٰ الله عزّوجلّ بذكر ما جاء عن الأئمّة الصادقين الطاهرين من لدن أميرالمؤمنين إلىٰ آخر ما روي عنهم في هذه الغيبة (ص٢٣)(٢).

فكان لهذا الكتاب وأمثاله، ككمال الدين للشيخ الصدوق، الأثر المطلوب في هداية العصابة المتحيّرة، واجتمعت الشيعة علىٰ الطريقة المستقيمة، حتّىٰ لم يبق من المذاهب المتشعّبة عن التشيّع بعد مُضيّ الإمام العسكري عليه السلام عين ولا أثر في أواخر

(١) مجمع الدعوات: ٢٣٣، وقد عبّر عن النعماني فيه بأبي عبدالله محمّد بن عبدالله بن إبراهيم بن جعفر النعماني الكاتب، وفيه زيادة «بن عبدالله» فكأنّه كان مصحفاً من أبي عبدالله فادرج النسخة المصحّفة في المتن في غير موضعها ثمّ جمع بينهما كما وقع كثيراً في النسخ.

(٢) لاحظ الغيبة: ٢٧، ١٦٥، ١٧٠، ١٧٢، ١٨٦، ١٩١، ١٩٦، ٢١١.

القرن الرابع[١].

وكيف كان، فالذي يبدو أنّ أشدّ المذاهب علىٰ الإماميّة في تلك الفترة، كانت هي الإسماعيليّة، فلذلك لم يتصدّ النعماني لردّ فرقةٍ غيرها.

فعقد باباً لذكر إسماعيل بن أبي‌عبدالله[٢] وأثبت فيه أنّه ليس بإمام، وإنّما الإمام هو أبوالحسن موسىٰ بن جعفر عليه‌السلام.

وكأنّ إدّعاء القائم الفاطمي للمهدويّة كان من أسباب تأليف الكتاب.

فأشار النعماني إلىٰ بطلان هذا الإدّعاء من قبل الطائفة التي وصفها (البائنة المبتدعة) وذكر حرب الفاطمي مع أبي يزيد الأموي، فمرّة يظهر عليه ويهزمه، ومرّة يظهر هو علىٰ أبي يزيد، في موضع من الكتاب[٣].

فلعلّ لذلك أيضاً صنّف النعماني كتاباً في الردّ علىٰ الإسماعيليّة[٤].

---

(١) نقل عن الشيخ المفيد في الفصول المختارة: ٣٢١، أنّه قال: بعد تفصيل الفرق الأربع عشرة للإماميّة التي نشأت بعد وفاة الإمام أبي محمّد الحسن العسكري عليه‌السلام: «وليس من هؤلاء الفرق التي ذكرناها فرقة موجودة في زماننا هذا وهو سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة إلّا الإماميّة الإثنا عشريّة القائلة بإمامة ابن الحسن، المسمّىٰ باسم رسول الله، القاطعة علىٰ حياته... وهم أكثر فرق الشيعة عدداً وعلماء ومتكلمين و... وهم وجه الإماميّة ورؤساء جماعتهم، والمعتمد عليهم في الديانة ومن سواهم منقرضون لا يعلم أحد من جملة الأربع عشرة فرقة، التي قدمنا ذكرها ظاهراً بمقالة... وإنّما الحاصل منهم حكاية عمّن سلف وأراجيف بوجود قوم منهم لا تثبت».

وهذه العبارة ـ كما ترىٰ ـ واضحة في الدلالة علىٰ انقراض الفرق المبتدعة التي نشأت بعد وفاة الإمام العسكري وأمّا فرق الشيعة المتشعّبة قبل ذلك كالواقفة والفطحيّة فلا يتحدث المفيد عنها ولا حكم بانقراضها بل لعلّ في عبارته إيماء إلىٰ وجودها، فلا منافاة بينها وبين ما ورد في مقدّمة خصائص الأئمّة: ٣٧، ممّا يظهر منه بقاء الواقفة إلىٰ سنة ٣٨٣ بوجه ـ كما سمعت من بعضهم يذكر ذلك معترضاً علىٰ الشيخ المفيد رحمه‌الله!!

(٢) الغيبة: ٣٢٤، باب ٢٤.

(٣) الغيبة: ٢٤٥ و٢٤٦.

(٤) رجال النجاشي: ١٠٤٣/٣٨٣.

وأمّا سائر المذاهب المبتدعة فلم تكن لها شوكة ولا سطوة تستدعيان المواجهة بالبحث والردّ عليها بالخصوص.

الفصل الثاني: مصادر الغيبة للنعماني

لم يصرّح النعماني بذكر مصادر كتابه، كغيره من القدماء إلّا واحداً، وهو كتاب سُليم بن قيس الهلالي[1].

لكن يمكن كشف مصادر كتابه بالتدقيق في أسانيده، ومقارنة بعضها بالآخر، اعتماداً علىٰ الطرق المتداولة. وقبل أن نذكرها، لا بدّ أن نشير إلىٰ نقطة هامّة وهي أنّ أخذ الحديث في زمن النعماني ـ بل قبله ـ كان في الأكثر بالقراءة في الكتب[2] ـ وأمّا النقل بالسماع من المشايخ فنادر جدّاً ـ فالسند الواحد كان ينقسم إلىٰ ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: الطريق إلىٰ مؤلّف الكتاب.

القسم الثاني: الأخذ من مؤلّف الكتاب نفسه.

القسم الثالث: السند المذكور في الكتاب.

فمثلاً نرىٰ في (الكافي) هذا السند:

محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمّد، عن عليٍ بن أبي حمزة عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام.

---

(١) الغيبة: ٦٨.

(٢) قال الصدوق في مقدّمة الفقيه ١: ٣، وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعوّل وإليها المرجع.

وقد أشار في مشيخة التهذيبين أيضاً بكون أحاديثها مأخوذة من الكتب والأصول (مشيخة التهذيب: ٤، مشيخة الاستبصار ٤: ٣٠٥) وهناك عبائر وقرائن أخرىٰ تدلّ علىٰ كون الأخذ في تلك الأزمنة في الأكثر من الكتب، لا مجال هنا لذكرها.

فالخبر إن كان مأخوذاً من كتاب الحسين بن سعيد أمكن تقسيم السند إلىٰ ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: الطريق إلىٰ المصدر، بواسطة محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد ابن عيسىٰ.

القسم الثاني: مؤلّف الكتاب وهو: الحسين بن سعيد.

القسم الثالث: السند في المصدر وهو: القاسم بن محمّد، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام.

لكن الإشكال في عدم وجود قرينة تعيّن المصدر الذي أخذ المصنّف الحديث منه، حتّىٰ نميّز بها أحد الأقسام الثلاثة.

لكن يمكن استعلام ذلك من تتبّع قرائن عامّة أو خاصّة بكتاب خاصّ.

فإن كان مصدر موجود يحتمل الأخذ منه أمكن إثبات ذلك أو نفيه بالمقايسة إلىٰ ذاك المصدر، ومقارنة أحاديثه بأحاديث الكتاب، فقد يقضي الترتيب أو قرينة أخرىٰ علىٰ الأخذ، وقد يقضي تغاير الأحاديث متناً أو سنداً أو من جهة أخرىٰ علىٰ عدم الأخذ.

ولم نحصل من هذا القسم في مصادر غيبة النعماني إلّا مصدراً واحداً وهو: محمّد بن يعقوب الكليني، فقد أخذ من كتابه الكافي في موارد عديدة سنذكرها في الفصل الثالث.

وإن لم يكن المصدر موجوداً أشكل الأمر شيئاً ما، لكن القرائن تؤكّد احتمال الأخذ منه، بل قد توصلنا إلىٰ الاطمئنان بذلك.

فلنذكر ما وجدت من القرائن في غيبة النعماني:

القرينة الأولىٰ: وردت في الغيبة روايته عن ابن عقدة، قال: حدّثني فلان من كتابه.

فلا يبعد أخذ النعماني لهذه الروايات من كتب مشايخ ابن عقدة، إذ لم نجد لابن عقدة كتاباً يناسب أخذ هذه الأخبار منه، فلا يبعد كونه واسطة إلىٰ كتب هؤلاء المشايخ، وتؤكّد ذلك بعض القرائن الآتية أيضاً.

القرينة الثانية: إنّ الرواة الواقعين في الطرق إلىٰ الكتب رواة مصرّح بأسمائهم وليس في إسنادها عبارات مثل «رفعه» أو «بإسناد له» أصلاً بل الظاهر عدم وجود «رجل» أو «بعض رجاله» أو «عمّن ذكره» فيهم، كما يشهد له التتبّع في أسانيد فهرستي الشيخ والنجاشي[1] ومشيخات التهذيب والاستبصار والفقيه.

فلو رأينا في السند هذه العناوين المبهمة اطمأننّا بأنّ مصدر الحديث وقع قبله في السند، فإن وقع قبل هذا العنوان المبهم راوٍ واحد في السند حصل المراد، وإلّا يجب تتبّع سائر القرائن لتعيين المصدر.

وتلحق بهذه القرينة قرينة أخرىٰ وهي: أنّ الرجال المجهولين جداً الذين لم يردوا إلّا في سند واحد أو أسانيد قليلة جدّاً، يبعد كونهم واقعين في الطرق، ومؤلّفين للكتب، فيمكن استظهار كون المؤلّف قبلهم.

القرينة الثالثة: وقوع التحويل أو الإضمار بشكل خاصّ يأتي توضيحه.

القرينة الرابعة: إذا تكرّرت أوائل السند في عدّة أسانيد متوالية، إمّا تعليقاً أو بالإضمار أو بقوله: «بهذا الإسناد» أو مصرحاً، أمكن جعل ذلك إمارة لكشف المصدر، علىٰ توضيح سيأتي.

---

(١) لم نجد في رجال النجاشي وفهرست الشيخ عبائر مبهمة كـ«رفعه» أو «بإسناد له» في ثنايا الطرق أصلاً بل لم نجد فيها سائر العناوين المبهمة كعمن ذكره و«بعض أصحابه» إلّا في موارد نادرة في خصوص الطريق إلىٰ من ليس بصاحب كتاب معروف كعلي بن يقطين وزرارة وسلمان الفارسي (رجال النجاشي: ٧١٥/٢٧٣، فهرست الشيخ: ٣٠٢/٨٠، ٣٢٨/٨٠، ٤٣٩/١٠٤، ٦٩٠/١٥٥) فيمكن دعوىٰ الاطمينان بعدم وقوع الراوي المبهم في الطريق إلىٰ الكتب التي إليها المرجع وعليها المعوّل...

وقد استفدنا من هذه القرينة لكشف مصادر الكافي في كثير من الموارد خصوصاً في المجلّد الثامن منه (= الروضة) عسىٰ أن نوفّق لنشر ما كتبنا في ذلك.

القرينة الخامسة: إذا جمعنا أسانيد الكتاب ورتبناها علىٰ ترتيب المعجم، لرأينا أنّ أوائل جملة من الأسانيد متكرّرة، وإنّما يقع التشعّب والاختلاف في أواخرها.

فأمكن جعل هذا من قرائن كشف المصدر، حيث أنّ الطريق إلىٰ الكتاب واحد حقيقة، وأمّا السند الواقع في الكتاب فيختلف لا محالة في مختلف المجالات.

وهذه القرينة أهمّ القرائن العامّة لكشف المصدر في كتب الحديث.

وهنا نكتة هامّة بالنسبة إلىٰ القرائن الأربع الأخيرة وهي: أنّ اللازم ثبوت الكتاب لمن يحكم بكونه مصدر الحديث، إمّا بتصريح أئمّة الرجال وأرباب الفهارس أو بغيره من القرائن.

فلذلك قد نحكم بكون النقل شفهياً رغم توفّر بعض القرائن المتقدّمة، لعدم تحقّق هذا الشرط فيه، بل يمكن الاستفادة من عدم التصريح بكون الرجل صاحب كتاب، لنفي كونه مصدر الحديث.

فإذا كان جميع رواة السند كذلك إلّا واحداً تعيّن كون كتابه المصدر.

لكن هذه بمجرّدها ومن دون ضمّ نكتة أخرىٰ إليها، غير كافية لإثبات ذلك، لعدم استقصاء الفهارس لأرباب الكتب.

وسنذكر جملة من أرباب الكتب في مشايخ ابن عقدة ممّن لم يذكروا في كتب الفهارس مع تصريح ابن عقدة بالأخذ عن كتبهم.

هذا ما يمكن أن يُستند إليه لمعرفة مؤلّف المصدر.

وأمّا نفس المصدر فنحتاج في معرفة اسمه إلىٰ المراجعة إلىٰ الفهارس خصوصاً رجال النجاشي لتصدّيه لذكر أسماء ما تيسّر له من الكتب.

فإن حصل للمؤلّف كتاب واحد يمكن أخذ الحديث منه فالأمر سهل.

وإلّا، يجب تدقيق النظر في الخبر ومقارنة مضمونه مع عناوين الكتب

المذكورة له في الفهارس، عسىٰ أن نتوصّل إلىٰ اسم الكتاب الذي أخذ الحديث منه.

هذا ملخص من مناهج الكشف عن المصادر التي تعتمدها كتب الحديث.

فلنوضّح ذلك ولنذكر مصادر كتاب غيبة النعماني اعتماداً علىٰ هذا، مع ذكر القرائن المعتمدة في ذلك فنذكر كلّ قرينة من القرائن الخمس ونفحص عن اسم المؤلّف والكتاب الذي يمكن الأخذ منه:

أمّا القرينة الأولىٰ:

فقد وردت أحاديث في غيبة النعماني في مواضع عن أحمد بن محمّد بن سعيد ابن عقدة الكوفي عن مشايخ صرّح ابن عقدة بالأخذ عن كتبهم، وهم:

١ ـ أحمد بن يوسف بن يعقوب أبو الحسن الجعفي (: ٢/٥١، ٦/٢٠٤، ٣٥/٢٤٠، ٦/٢٥٠، ١٣/٢٥٣، ٤٠/٢٦٩). وورد اسمه في مواضع أخرىٰ أيضاً[١].

يروي أحمد بن يوسف فيها جميعاً عن إسماعيل بن مهران، عن الحسن بن علي ابن أبي حمزة، وعن الحسن بن علي تتشعب الأسانيد.

وأحمد بن يوسف بن يعقوب غير مذكور في الفهارس وإنّما ذكر ضمن طرقٍ، صرّح في بعضها بأخذ ابن عقدة من كتابه[٢].

والظاهر أنّ أحمد بن يوسف بن يعقوب أخذ من كتاب الحسن بن علي بن أبي حمزة المؤلّف لعدّة كتب يحتمل الأخذ منها، ككتاب الفتن ـ وهو كتاب الملاحم ـ وكتاب القائم؛ الصغير، وكتاب الدلائل، وكتاب الغيبة[٣]، وأمّا كتابه الرجعة فلا

(١) الغيبة: ٣/٣٤، ٦/٥٤، ١/١٩٤، ١١/١٩٨، ١٦/٢٠٠، ٢١/٢٣٤، ٣٧/٢٤١، ١٤/٢٥٧، ٢٢/٢٦٢، ٢٤/٢٦٣، ٢٧/٢٦٤، ٣٧/٢٦٧، ٢/٣١٧، ١٠/٣٢٠.

(٢) رجال النجاشي: ٧/١١، (وفيه: في شوّال سنة إحدىٰ وسبعين ومائتين)، ٣٢٨/١٢٧، (وفيه: من كتابه وأصله في رجب سنة تسع ومائتين، ولعلّ «وستون» سقط: بعد «تسع مائة»)، ١١٠٣/٤١٤.

(٣) رجال النجاشي: ٧٣/٣٧.

يخلو الأخذ منه عن بُعد، نظراً إلىٰ مضمون الأخبار المنقولة في النعماني[(١)].

٢ ـ أبو عبدالله جعفر بن عبدالله المحمّدي.

أخذ ابن عقدة عنه في المحرّم سنة ثمان وستين ومائتين (: ٢٧) وفي رجب من هذه السنة (: ١/٣٢٤، وفي: ٤/٣٥ مع سقط في الإسناد، ولاحظ: ١٦/٢٠٨)، وروىٰ عنه في: ١٩/٢١١ أيضاً.

وهو جعفر بن عبدالله رأس المذري، ينتهي نسبه إلىٰ محمّد بن الحنفية، وترجم له النجاشي في رجاله: ٣٠٦، وذكر أنّه أوثق الناس في حديثه، ولم يذكر من كتبه إلّا كتاب (المتعة) يروي عنه أحمد بن محمّد بن سعيد، لكن أخباره في النعماني لا ترتبط بمسألة المتعة، فلابدّ أنّها أحدث من كتاب آخر له.

٣ ـ حُميد بن زياد.

أخذ منه في مواضع، منها: (: ٣٠/٩٩، من كتابه وقرأته عليه)، ٢٥/١٧٩، (قراءة عليه من كتابه)، وقد ورد اسمه في مواضع أخرىٰ[(٢)].

ولعلّ الأخبار قد أخذت من كتابه الدلائل أو كتابه ذم من خالف الحقّ وأهله أو كتاب النوادر.

٤ ـ أبو محمّد، عبدالله بن أحمد بن مستورد الأشجعي.

روىٰ عنه في: (: ١/٥١، من كتابه في صفر سنة ستّ وستين ومائتين، ومن غير تصريح بالأخذ عن كتابه في: ٢١/١٧٧).

---

(١) يحتمل أن يكون ما ورد في: ٢/٥١، ٦/٥٤، من كتاب الدلائل ويحتمل كونها من غيره.

وخبر: ١/١٩٤، ٢٤/٢٦٣، بكتاب الفتن أشبه.

وخبر: ١١/١٩٨، ١٦/٢٠٠، ٦/٢٠٤، بكتاب الغيبة أشبه.

وخبر: ٢١/٢٣٤، ٣٥/٢٤٠، ٣٧/٢٤١، ٦/٢٥٠، ١٣/٢٥٣، ١٤/٢٥٧، ٢٢/٢٦٢، ٢٧/٢٦٤، ٣٧/٢٦٧، ٤٠/٢٦٩، ٢/٣١٧، ١٠/٣٢٠، بكتاب القائم أشبه.

(٢) الغيبة: ١/١١١، ٥/١٩٦، ٣٦/٢٤١، ٣/٢٤٨، ١٨/٣٠٦، ١/٣١٧.

لم يذكر في الفهارس.

٥ ـ عليّ بن الحسن بن فضّال.

روىٰ عنه في: (٥/١١٢، ٦/١٢٩، ٣٣/٢٦٦، [سنة ٢٧٧]، ٦٢/٢٧٨ [رجب ٢٧٧]، ٢٨٣ [صفر ٢٧٤]، ١٣/٣٠٤، كذلك). وقد ورد اسمه في مواضع كثيرة أخرىٰ[١] لكن لم يعلم الأخذ فيها من كتابه[٢].

له كتاب الدلائل، كتاب الغيبة، كتاب الملاحم، كتاب البشارات[٣].

٦ ـ أبومحمّد، القاسم بن محمّد بن الحسن بن حازم.

روىٰ عنه في: (٥/١٧١، ٢/٣٠٠، ١/٣٢٦).

وورد اسمه في موارد أخرىٰ في الطريق إلىٰ عبدالله بن جبلة، كما يأتي.

وأمّا الموارد المصرّح فيها باسم الكتاب فالسند في الموردين الأوّلين وقع في الطريق إلىٰ ابن جبلة دون المورد الأخير.

لم يترجم هذا الرجل في كتب الرجال.

٧ ـ محمّد بن سالم بن عبدالرحمن الأزدي.

ذكر في: (: ٢/٢٨٤، ٦/٣٠١) وقد صرّح فيهما بكون التحديث في شوّال سنة إحدىٰ وسبعين ومائتين.

وهنا سندان آخران في الغيبة يروي فيهما ابن عقدة عن هذا الرجل، جاء في أحدهما تاريخ شوّال سنة إحدىٰ وستّين ومائتين (: ٤٠/١١٠) وفي الآخر شوّال

---

(١) الغيبة: ٢٥، ١/١٧٠، ٣/١٧١، ٢٠/١٧٧، ٣/١٩٥، ١١/٢٠٦، ٢٠٩/ذيل ١٧، ١٢/٢٢٩، ١٦/٢٣٢ و١٧، ٣٢/٢٣٩، ١٥/٢٥٧، ١٧/٢٥٨، ١٩/٢٦٠، ٢٣/٢٦٣ و٢٥، ٢٨/٢٦٤، ٣٢/٢٦٦، ٤١/٢٦٩، ٤٥/٢٧١، ٥١/٢٧٣، ٥٣/٢٧٤، ١/٢٨٨، ٤/٣٠١ و٥، ٤/٣٠٩، ٣/٣١٢، ١٢/٣١٦، ٣/٣١٧، ١/٣٢٠، ١/٣٢١.

(٢) إلّا في: ٣٤/٢٤٠، ٣/٣٠٠، حيث صرّح بصفر ٢٧٤، وهي نفس التاريخ الذي أخذ فيه ابن عقدة عن كتاب علي بن فضّال.

(٣) رجال النجاشي: ٦٧٦/٢٥٨.

سنة إحدىٰ وثمانين ومائتين (: ٤٠/١١٠)، ولا يبعد وقوع التحريف فيهما وكون الصواب: سبعين بدل ستّين وثمانين.

وكيف كان، فهذا الرجل غير مترجم في كتب الرجال.

٨ ـ محمّد بن المفضّل بن إبراهيم بن قيس بن رمّانة الأشعري.

في الأسانيد: (:٢٩/٩٧، ١/٢٩٩ [رجب ٢٦٥]) وقد ورد اسمه في موارد أخرىٰ أكثرها في الطريق إلىٰ ابن محبوب، ويأتي.

وتبقىٰ موارد أخرىٰ[1] يمكن أخذها أيضاً من كتاب محمّد بن المفضّل.

وقد ترجم النجاشي لهذا الرجل، وذكر أنّ «له كتباً منها كتاب التقيّة، وطريقه إليه هو ابن عقدة، وله كتاب مجالس الأئمّة»[2]، ويحتمل أخذ الرواية المذكورة في ٢٩/٩٧، من كتاب (مجالس الأئمّة) هذا.

٩ ـ يحيىٰ بن زكريّا بن شيبان.

روىٰ عنه في: (: ٦/٦٦ [سنة ٢٧٣]، ٢٣/١٧٨)، وورد اسمه مصرّحاً بسنة ٢٧٣ في: ٤/١٢٩، ١٩/١٣٥ أيضاً، وفي ثلاثة من هذه الموارد يروي يحيىٰ بن زكريّا عن علي بن سيف بن عميرة، وفي واحدة منها (:٢٣/١٧٨) عن يونس بن كليب.

وموارد أخرىٰ يروي فيها ابن عقدة عن يحيىٰ بن زكريّا بن شيبان، وهو يروي فيها أيضاً عن علي بن سيف بن عميرة (: ٧/٣٣١) أو عن يوسف (يونس خ ل) بن كليب (المسعودي) (: ٦/١٩٧، ٢٢/٢٣٤، ١٨/٢٥٩، وفيه كناه بأبي سليمان، ٢/٣٠٧).

فمن الجائز أخذ الجميع من كتاب يحيىٰ بن زكريا بن شيبان، المترجم في رجال

---

(١) ٢/١١١، ٢٤/٢٣٦، ٨/٢٥١، ١/٢٩٦، ٤/٣٢١.

(٢) رجال النجاشي: ٩١١/٣٤٠.

النجاشي: ٤٤٢/١١٩٠، بقوله: أبوعبدالله الكندي العلّاف، الشيخ الثقة الصدوق، لا يطعن عليه... له كتب منها: كتاب الفضائل، ثمّ ذكر طريقه إليه المنتهي إلىٰ ابن عقدة.

ومن المحتمل أخذ الجميع من هذا الكتاب.

وقد عدّ الشيخ الصدوق في كمال الدين: ٤٤٢ ـ نقلاً عن محمّد بن أبي عبدالله الكوفي ـ أبا عبدالله الكندي، من غير الوكلاء من أهل بغداد ممّن وقف علىٰ معجزات صاحب الزمان عليه السلام ورآه، ولعلّه هو هذا الرجل.

القرينة الثانية: عدم ذكر العنوان المبهم في الطريق

قد نرىٰ ضمن السند عبائر كبعض رجاله أو عمّن رواه، فيمكن القول بكون مؤلّف المصدر هو ممن سبقه في السند.

ففي هذا السند المذكور في الغيبة: ٦/٣١٩:

أخبرنا علي بن أحمد البندنيجي، عن عبيدالله بن موسىٰ العلوي، عمّن رواه، عن جعفر بن يحيىٰ...

أمكن تحديد مؤلّف المصدر في أحد الرجلين المذكورين قبل «عمّن رواه»، وأمّا تعيينه في واحد منهما بعينه فغير ممكن ما لم تنضم قرينة أخرىٰ.

وأمّا لو وقع قبل العنوان المبهم اسم واحد وكان صاحب كتاب يمكن الأخذ منه أمكن القول بكونه مصدر الحديث.

مثل ما ورد في الغيبة: ١٣٤، حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني عن بعض رجاله... (ومثله في: ٥/١٣٨، أنظر: ٣٢٩/ذيل ٢) فأمكن القول بكونه مأخوذاً من كتاب الكليني.

وما ورد في الغيبة: ١/١٦١، أخبرنا محمّد بن همام، عن بعض رجاله.

وفي: ٧/١٦٧، حدّثنا محمّد بن همام بإسناد له.

وفي: ٦/١٥٩، محمّد بن همّام بإسناده يرفعه [وما بعده].

أمكن القول بأنّها مأخوذة من كتاب محمّد بن همّام الذي له من الكتب: كتاب الأنوار في تاريخ الأئمّة عليهم السلام[1].

وقد ورد في الغيبة: ١١/٣٧، حدّثنا محمّد بن همّام بن سهيل، قال: حدّثنا عبدالله بن العلاء المذاري، قال: حدّثنا إدريس بن زياد الكوفي، قال: حدّثنا بعض شيوخنا...

والمظنون كونه من كتاب محمّد بن همام نظراً إلىٰ عدم ورود الراويين الآخرين في غير هذا السند في غيبة النعماني، ونظير ذلك موارد أخرىٰ من غيبة النعماني[2].

وفي: ٢٣/٩٢، أخبرنا محمّد بن همّام قال: حدّثنا أبوعلي الحسن بن علي بن عيسىٰ القوهستاني...

فلا يبعد أخذه من كتاب محمّد بن همّام، نظراً إلىٰ عدم ورود شيخه في شيء من كتب الرجال والفهارس والأسانيد[3].

ونظير ذلك ما وقع في النعماني: ١٠/٣٠٢، [محمّد بن همّام، عن محمّد بن أحمد ابن عبدالله الخالنجي].

هذا كلّه لو كان المذكور في أوّل السند صاحب كتاب يمكن الأخذ منه، وأمّا لو لم يكن كذلك فالظاهر كون النقل شفهيّاً، كما في: ٢/١٩٤، (: حدّثنا أحمد بن محمّد ابن سعيد عن بعض رجاله)، ومثله في: ٢٨٥/ذيل ٤.

وهذا الإحتمال وارد في الموارد المتقدّمة أيضاً، لكن احتمال الأخذ من الكتب فيها أقوىٰ.

---

(١) رجال النجاشي: ١٠٣٢/٣٨٠.

(٢) لاحظ غيبة النعماني: ٢/٤١، ٣٧/١٨٦.

(٣) إلّا في الصراط المستقيم ففيه: الحسن بن علي بن عيسىٰ، فيحتمل كونه هذا الرجل.

وأمّا ما ذكرناه ملحقاً بالقرينة الثانية.

فقد ذكرنا بعض أمثلته في ذيل روايات محمّد بن همام آنفاً فلنذكر موارد أخرىٰ:

الأوّل: ورد في غيبة النعماني: ١٨/٨٧، أخبرنا سلامة بن محمّد، قال: حدّثنا أبوالحسن علي بن عمر المعروف بالحاجي...

فالظاهر أخذه من كتاب سلامة بن محمّد، فإن له كتاب الغيبة وكشف الحيرة[1]، لأنّ علي بن عمر هذا لم نجده في غير هذا السند من كتب الرجال والأسانيد.

الثاني: في: ١٩/٨٨، أخبرنا سلامة بن محمّد، قال: أخبرنا الحسن بن علي بن مهزيار، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد السيّاري، عن أحمد بن هلال، قال: وحدّثنا علي بن محمّد بن عبيدالله الخبائي، عن أحمد بن هلال...

والظاهر أنّ هذا المورد أيضاً مأخوذ من كتاب سلامة بن محمّد، فإنّ الحسن بن علي بن مهزيار ـ وإن ورد في جملة من الأسانيد ليكنّه لم يذكر أن له كتاباً، أضف إلىٰ ذلك أنّه لم يرد في غيبة النعماني إلّا في هذا السند.

ويؤكّد الأخذ من كتاب سلامة بن محمّد ما يظهر من رجوع الضمير المستتر في «قال: وحدّثنا»، إلىٰ سلامة بن محمّد كما يأتي.

إذن فالرواية: عن علي بن محمّد بن عبيدالله الخبائي ـ الذي هو رجل غريب لم نجده بهذا العنوان في غير هذا السند ـ قرينة ثالثة علىٰ الأحد من كتاب سلامة بن محمّد.

ويؤيّد ذلك أيضاً أنّ هذا السند ورد بعد الحديث المتقدّم الذي قلنا بكونه مأخوذاً من كتاب سلامة.

---

(١) رجال النجاشي: ١٨/١٣٤.

وهنا أسانيد أخرىٰ لسلامة بن محمّد، لا يبعد أخذها من كتابه أيضاً[١].

القرينة الثالثة: وقوع التحويل والإضمار بشكل خاص

قد يكون في السند ضمير يرجع إلىٰ شخص خاص والإرجاع يكون علىٰ نحو خاصٍ يُشير إلىٰ كون مرجع الضمير هو المصدر للخبر، وقد ذكرنا آنفاً مثالاً له (الغيبة: ١٩/٨٨).

والنحو الخاص من إرجاع الضمير هو إشتمال السند علىٰ التحويل ـ وهو حيلولة سند آخر من أجزاء السند السابق.

وهذه القرينة لا تحتاج إلىٰ الإضمار، بل كيفيّة التحويل بنفسها تشير إلىٰ مصدر الحديث فلنذكر له أمثلة:

المثال الأوّل: ورد في: ٢/١٨٣، ٣، حدّثنا محمّد بن همّام، قال: حدّثني جعفر ابن محمّد بن مالك، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، وقد حدّثني عبدالله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، قالا جميعاً: حدّثنا محمّد ابن سنان..

والسند محوّل كما تدلّ عليه عبارة «قالا جميعاً»، وقوله «وقد حدّثني عبدالله ابن جعفر الحميري» من كلام محمّد بن همّام، فالظاهر كونه المصدر لهذا الحديث.

---

(١) غيبة النعماني: ١٨/١٣٤ (سلامة بن محمّد عن أحمد بن داود عن علي بن الحسين بن بابويه): ٦/١٤٩، (سلامة بن محمّد عن علي بن داود عن أحمد بن الحسن...)، ٦/٢٨٦، (سلامة بن محمّد عن أحمد بن علي بن داود القمّي عن محمّد عن محمّد بن الحسن الصفّار)، فالظاهر وقوع التصحيف في السند الثاني.

ثمّ إنّه ترجم النجاشي [: ٢٣٥/٩٥] لأحمد بن داود بن علي ـ بتقديم «داود» علىٰ «علي»، وكذا في فهرست الشيخ: ٧٧/٢٩، وهو والد الفقيه الجليل محمّد بن أحمد بن داود، ولم نجد ذكراً له في الأسانيد وكتب الرجال بذكر «عليّ» قبل داود، فصحة أحمد بن علي بن داود القمّي ـ بتقديم علىٰ ـ محلّ إشكال فلاحظ.

المثال الثاني: ورد في: ٢/١٦٢، حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني، قال: حدّثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمّد بن خالد، عمّن حدّثه، عن المفضل بن عمر؛ قال الكليني: وحدّثنا محمّد بن يحيىٰ، عن عبدالله بن محمد بن عيسىٰ، عن أبيه، عن بعض رجاله عن المفضل بن عمر، عن أبي‌عبدالله عليه السلام.

تكرار اسم الكليني في السند يشهد بكونه المصدر للخبر.

المثال الثالث: ورود في: ١٩/١٣٥، أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا يحيىٰ بن زكريّا بن شيبان، في شعبان سنة ثلاث وسبعين ومائتين، قال: حدّثنا علي بن سيف بن عميرة، عن أبيه، عن حُمران بن أعين، أنّه قال: وصفت لأبي‌عبدالله عليه السلام ... فأورد الخبر ثمّ قال:

وعن علي بن سيف، عن أخيه الحسين، عن معاذ بن مسلم، عن أبي‌عبدالله عليه السلام.

والمثال ـ وإن لم يكن من التحويل حقيقة ـ لكن قريب منه، ويمكن الاستشهاد به لتعيين مصدر الحديث.

في هذا المثال احتمالان:

الأوّل: أن يكون الخبر مأخوذاً من كتاب يحيىٰ بن زكريّا بن شيبان.

الثاني: أن يكون الخبر مأخوذاً من كتاب علي بن سيف[1].

فعلىٰ هذا الاحتمال يكون اسم مؤلف الكتاب متكرّراً في السند الأوّل.

وأمّا علىٰ الاحتمال الأوّل فقوله: «وعن علي بن سيف»، ابتداء السند الواقع في المصدر.

وهذه القرينة لا تثبت أحد هذين الاحتمالين، والأظهر ـ بملاحظة ما تقدّم في

(١) ذكر النجاشي في ترجمة علي بن سيف بن عميرة بعد نسبة كتاب كبير إليه: ...حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد قال: حدّثنا يحيىٰ بن زكريّا بن شيبان قال حدّثنا علي بن سيف بكتابه (:٧٢٩/٢٧٨).

القرينة الأولىٰ ـ هو الاحتمال الأوّل.

المثال الرابع: ورد في: ١٦/٨٥، أخبرنا علي بن الحسين، قال: حدّثنا محمّد ابن يحيىٰ العطّار بقم، قال: حدّثنا محمّد بن حسّان الرازي، قال: حدّثنا محمّد بن علي الكوفي، قال: حدّثنا إبراهيم بن محمّد بن يوسف، عن زيد الشحّام، عن أبي عبدالله عليه السلام.

وقال: محمسد بن حسّان الرازي: وحدّثنا به محمّد بن علي الكوفي، عن محمّد ابن سنان، عن زيد الشحّام، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام.

قد يوهم تكرار «محمّد بن حسّان الرازي» كونه المصدر لهذا الخبر، لكن ليس له كتابٌ يحتمل أخذ الخبر منه[1].

بل الظاهر ـ خصوصاً بملاحظة ما سنذكر في القرينة الخامسة ـ كون المصدر هو كتاب محمّد بن علي الكوفي، وإنّما كان محمّد بن حسّان راوياً لهذا الكتاب، لكن حيث كان من المتعارف في الأزمنة السابقة ذكر الراوي للكتاب أيضاً في أوّل السند أحياناً[2]، تكرّر اسم محمّد بن حسّان فيه.

---

(١) لاحظ رجال النجاشي: ٩٠٣/٣٣٨.

(٢) وقد يوجب ذلك نسبة الكتاب إلىٰ الراوي فمثلاً نسب كتاب الحسين بن سعيد إلىٰ أحمد بن محمّد بن عيسىٰ وظنّ كونه نوادر ابن عيسىٰ وطبع بهذا الاسم لورود اسم ابن عيسىٰ في أوّل سند الكتاب (لاحظ مقالة كتاب حسين بن سعيد يا نوادر أحمد بن محمّد بن عيسىٰ في آينهٔ پژوهش، مرآة التحقيق، عدد٤٦، ص٢٣ ـ ٢٦). ونظير ذلك في ثنايا كتب الرجال (لاحظ: رجال النجاشي: ٩٧٤/٣٦٢، ١٢٢١/٤٥٢).

وفي فهرست الشيخ: ٦١٧/١٤٧، في ترجمة محمّد بن حسّان الرازي له كتب منها كتاب ثواب القرآن، أخبرنا به ابن أبي جيّد، عن محمّد بن الحسن، عن سعد ومحمّد بن يحيىٰ وأحمد بن إدريس عنه عن محمّد بن علي الصيرفي عن إسماعيل بن مهران عن الحسن بن علي بن أبي حمزة. والضمير راجع إلىٰ محمّد بن حسّان كما يعلم من رجال النجاشي: ٩٠٣/٣٣٨، فذكر بقيّة السند شاهد علىٰ أنّ الكتاب هو كتاب فضائل القرآن للحسن بن علي بن أبي حمزة (فهرست الشيخ: ٧٤/٥١، ـ مع تصحيف ـ رجال النجاشي: ٧٣/٣٧). وإنّما وقع محمّد بن حسّان في طريقه إليه.

ومن هذه الأمثلة تعرف أنّ لهذه القرينة صوراً مختلفة:

فتارةً يتكرّر اسم مؤلّف المصدر لدىٰ التحويل إمّا مصرّحاً (كالمثال الثاني ومثله في: ٣٦/١٨٥، وقال أحمد بن هلال).

أو مضمراً (كما تقدّم عن الغيبة: ١٩/٨٨).

أو يكون المذكور في صدر التحويل مشايخ مؤلّف المصدر (كالمثال الأوّل وكذا المثال الثالث ـ علىٰ التحقيق ـ).

أو يكون في أوّل السند الجديد تكراراً لاسم راوي كتاب المصدر (كالمثال الرابع).

فتعيين المصدر يحتاج إلىٰ ضمّ قرائن أخرىٰ.

وينبغي التنبيه هنا علىٰ أمرين:

الأوّل: أنّ هذه القرينة تتوقّف علىٰ فهم مفاد السند وإثبات وقع التحويل فيه، وتبيين كيفيّته، فقد يشكل هذا الأمر في بعض الأسانيد.

مثلاً: ورد في: ٣/١٨١، حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثني محمّد ابن علي التيملي، عن مُحمّد بن إسماعيل بن بزيع، وحدّثني غير واحد عن منصور ابن يونس بزرج.

لا إشكال في أنّ محمّد بن إسماعيل بن بزيع يروي عن منصور بن يونس، فقد روىٰ كتابه ـ كما في فهرست الشيخ: ٧١٩/١٦٤، ووقع راوياً عنه في طريق الصدوق إلىٰ منصور بن يونس في مشيخة الفقيه ٤: ٤٨٥، وفي غير واحد من الأسانيد. (لاحظ معجم الرجال ١٥: ٣٥٢، ٣٥٩، ٣٦٠).

وإنّما الإشكال في الراوي عن غير واحد، والقائل «وحدّثني».

فقد يوهم السند كون قائل: «حدّثني» في الموضعين من السند، واحداً فيكون الراوي عن غير واحدٍ هو أحمد بن محمّد بن سعيد.

لكن يشكل ذلك بأنّ رواية ابن عقدة المولود سنة ٢٤٩، عن منصور بن يونس الذي هو من أصحاب الصادق عليه السلام، بواسطة واحدة، بعيدة جدّاً، خصوصاً مع توسّط «غير واحد» بينهما.

وهنا إشكال آخر في السند وهو «محمّد بن علي بالتيملي» إذ لم نجده في موضع فضلاً عن رواية ابن عقدة عنه.

وحلّ جميع الإشكالات موقوف علىٰ ملاحظة سند ورد في النعماني: ٣٤/٢٤٠، وهو: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد ابن عقدة، قال حدّثنا علي بن الحسن التيملي في صفر سنة أربع وسبعين ومائتين، قال: حدّثني محمّد بن علي، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن منصور بن يونس بزرج.

فالظاهر وقوع خلل في السند المبحوث عنه، وأصله: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد قال: حدّثني [علي بن الحسن التيملي عن] محمّد بن علي، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، وحدّثني غير واحد عن منصور بن يونس بزرج...

ففي السند تحويل، وقوله «حدّثني غير واحد» من كلام علي بن الحسن التيملي، فالظاهر الأخذ من كتابه، وقد تقدّم في ضمن القرينة الأولىٰ جملة ممّا أخذ من كتابه ظاهراً.

الثاني: إنّ هذه القرينة تحتاج إلىٰ ضمّ ما يدفع احتمال كون التحويل ضمن الطريق، فإنّ التحويل ضمن الطريق أيضاً واقع بكثرة، بل أكثر الأسانيد المحوّلة في المجلّد الأوّل من التهذيب من هذا القبيل.

فهذا الاحتمال يدفع في الأمثلة المتقدّمة بعدم تكرّر السند المحوّل في سائر المواضع من الكتاب، والمعهود تكرّر الطريق في الأسانيد كما سنوضّحه في القرينة الخامسة.

بل كيفيّة وقوع التحويل في أكثر الأمثلة السابقة، كانت بحيث تبعّد هذا الاحتمال فراجعها.

لكن لا يمكننا دفع هذا الاحتمال في بعض الموارد:

فقد ورد في: ٢/١٣٧، حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني، قال: حدّثنا علي بن محمّد، عن سهل بن زياد، قال: وحدّثنا محمّد بن يحيىٰ وغيره عن أحمد بن محمّد، قال: وحدّثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه: جميعاً، عن الحسن بن محبوب...

وفي السند تحويل، والضمير المستتر في «قال وحدّثنا» راجع إلىٰ محمّد بن يعقوب الكليني.

وقد ورد في: ١٠/٢٩٣، حدّثنا محمّد بن يعقوب الكليني قال: حدّثنا علي بن محمّد ومحمّد بن الحسن عن سهل بن زياد، ومحمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد: جميعاً عن الحسن بن محبوب.

وفيه أيضاً تحويل ومحمّد بن يحيىٰ هو شيخ للكليني.

فقد يستفاد من التحويل كون مصدر الخبرين هو الكليني.

لكن الاستفادة مشكلة، إذ من المحتمل كون الخبر مأخوذاً من كتاب ابن محبوب والكليني وأسانيده المحوّلة واقعة في الطريق إليه.

وهذا الاحتمال يجيء خصوصاً في سند آخر ورد في: ٦٧/٢٧٩، بعدة أسانيد عن ابن محبوب، حيث لم يرد الخبر في الكافي.

وسنبحث عن هذا السند في القرينة الخامسة، في الطريق إلىٰ ابن محبوب.

نعم هنا وجهان آخران لإثبات كون السندين في: ٢/١٣٧، ١٠/٢٩٣، مأخوذين من الكافي.

أحدهما: مقارنتهما مع الكافي، كما تقدّم.

ثانيهما: وقوع السندين ضمن مجموعة من الروايات المتوالية التي تبتدئ باسم محمّد بن يعقوب، وليس لها جهة مشتركة غيره، لاحظ: ٣/١٣٨ ـ ٨، ٩/١٣٩ ـ ١١، ٢/١٣٩، (وتأمّل في ١)، ٣/١٤٠ ـ ٥، وأيضاً: ١٠/٢٩٣، ١١/٢٩٤ ـ ١٣، ١٤/٢٩٥، ١٥/٢٩٦).

وسنفصّل الكلام عن أخذ النعماني عن الكافي في الفصل الثالث.

القرينة الرابعة: إتحاد أوائل السند في الأسانيد المتوالية وافتراق أواخرها

قد أشرنا ـ آنفاً ـ في آخر البحث المتقدّم إلىٰ كشف أخذ النعماني عن الكافي من توالي أسانيد مبدوءة باسم الكليني، من غير أن تجتمع في غيره من سلسلة السند، فلنذكر أمثلة أخرىٰ لها حتّىٰ تتّضح هذه القرينة.

المثال الأوّل: ورد في:

٢٧٣/٥٠ ـ حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثني علي بن الحسن، عن أخيه محمّد بن الحسن، عن أبيه...

٥١ ـ حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا علي بن الحسن، عن يعقوب بن يزيد...

٢٧٤/٥٢ ـ حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا علي بن الحسن، قال: حدّثنا الحسن ومحمّد ابنا علي بن يوسف...

٥٣ ـ حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا علي بن الحسن، قال: حدّثنا محمّد بن عبدالله، عن محمّد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم...

٥٤ ـ أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد بهذا الإسناد، عن هشام بن سالم...

وهذه الأسانيد الخمسة تتّحد في أوائلها في «ابن عقدة عن علي بن الحسن» وإنّما يقع الافتراق بعد علي بن الحسن، فالظاهر أخذها من كتاب علي بن الحسن، وقد تقدّم في القرينة الأولىٰ استظهار كونه من مصادر غيبة النعماني.

وأظهر منه ما ورد قبل ذلك في غيبة النعماني:

٢٦٤/٢٨ ـ أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا علي بن الحسن، عن العبّاس بن عامر بن رباح الثقفي...

٢٩ ـ حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا علي بن الحسن التيملي، عن

الحسن بن علي بن يوسف...

٣٠/٢٦٥ ـ أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا علي بن الحسن، قال: حدّثنا محمّد بن عبدالله، عن محمّد بن أبي عمير، عن هشام بن سالم...

٣١ ـ أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد، بهذا الإسناد عن هشام بن سالم...

٣٢/٢٦٦ ـ حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا علي بن الحسن التيملي، عن أبيه...

٣٣ ـ حدّثنا أحمد، قال: حدّثنا علي بن الحسن التيملي من كتابه في رجب سنة سبع وسبعين ومائتين، قال: حدّثنا محمّد بن عمر بن يزيد بياع السابري، ومحمّد ابن الوليد بن خالد الخزّاز...

فالظاهر ـ بملاحظة تكرّر السند إلىٰ علي بن الحسن وتفرّقه عنه، وبملاحظة ما هو كالتصريح في الحديث ٣٣، أخذ هذه الأحاديث الستّة من كتاب علي بن الحسن التيملي.

مركز تحقيقات كامپیوتری علوم اسلامی

ولاحظ أيضاً: ٣/٣٠٠ ـ ٥/٣٠١.

المثال الثاني: ورد في: ٦/٣٦، وأخبرنا عبدالواحد بن عبدالله، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد بن رباح الزهري، عن محمّد بن العبّاس الحسنيّ، عن الحسن بن علي ابن أبي حمزة البطائني، عن محمّد الخزاز، قال: قال أبوعبدالله عليه السلام.

٧ ـ وبهذا الإسناد، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن الحسن بن سري...

٨ ـ وبه، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن القاسم الصيرفي.

٩/٣٧ ـ وبه، عن الحسن، عن كرّام الخثعمي...

١٠ ـ وبه، عن الحسن، عن أبيه، عن أبي بصير...

١٢/٣٨ ـ وأخبرنا عبدالواحد، بإسناده عن الحسن، عن حفص بن نسيب فرعان.

وبين رقمي ١٠ و ١٢، خبر من غير هذا الطريق ليس في بعض النسخ، ولعلّه

إضافةً من المصنّف بعد تمام تأليف الكتاب.

فلا يبعد أخذ هذه الأحاديث من كتاب الحسن بن علي بن أبي حمزة، وقد تقدّم في القرينة الأولىٰ (في أحمد بن يوسف بن يعقوب) ذكر أسماء كتب ابن أبي حمزة ممّا يحتمل أخذ النعماني منها.

المثال الثالث: ورد في الغيبة: ١/١٥٨، أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا القاسم بن محمّد بن الحسن بن حازم، قال: حدّثنا عُبيس بن هشام الناشري، عن عبدالله بن جبلة عن فضيل...

٢ ـ وبه، عن عبدالله بن جبلة، عن علي بن الحارث بن المغيرة...

٣ ـ وبه، عن عبدالله بن جبلة، عن محمّد بن منصور الصيقل...

ولا يبعد أخذها من كتاب عبدالله بن جبلة، فإنّ له كتاب الصفة في الغيبة علىٰ مذهب الواقفة[1].

المثال الرابع: الغيبة: ١٢/١٣١، حدّثنا محمّد بن يعقوب، عن محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، عن ابن محبوب، عن عمرو بن ثابت...

: ١٣/١٣١: وبه، عن ابن محبوب، عن هشام بن سالم...

: ١٤/١٣١: وبه، عن ابن محبوب، عن عبدالعزيز العبدي...

والظاهر كونها مأخوذةً من كتاب ابن محبوب مباشرةً، لكن الصواب، كما سنبحث في الفصل الثالث، كونها مأخوذةً من الكافي الراوي بطريقه عن ابن محبوب.

ومن هنا يظهر أنّ هذه القرينة تحتاج إلى ضميمة وهي ما ينفي احتمال الأخذ

---

(١) رجال النجاشي: ٥٦٣/٢١٦، وينبغي هنا أن نشير إلىٰ أنّ جملة من مصنّفي الغيبة كانوا من الواقفة، لكن الظاهر أنّهم استفادوا من الأخبار المسلّمة بين الطائفة في وقوع الغيبة فطبّقوها علىٰ ما ابتدعوه من دعوىٰ الوقف علىٰ أبي الحسن الكاظم عليه السلام وكونه القائم الغائب عليه السلام فيمكن الاستفادة من هذه الكتب أيضاً في إثبات أصل فكرة الغيبة ولزومها.

بالتوسّط.

ففي المثال الأوّل لم نجد كتاباً لابن عقدة يحتمل أخذ الأخبار منه.

وفي المثال الثاني يحتمل الأخذ من كتاب أحمد بن محمّد بن رباح، وهو أحمد بن محمّد بن علي بن عمر بن رباح، المترجم في رجال الشيخ: ٢٢٩/٩٢، وفهرست الشيخ: ٧٢/٢٧، وقد ذكرا له كتاب الدلائل، فيمكن الأخذ منه.

وفي المثال الثالث، يحتمل الأخذ من كتاب الغيبة لعبيس بن هشام الناشري.

ونظير هذا الإشكال يأتي في القرينة الخامسة لكن سنذكر هناك تقريباً لدفعه.

ومن هنا يظهر أنّ القرينة الرابعة تحتاج في الأكثر إلىٰ القرينة الخامسة، بل الظاهر أنّ الغالب كونها حالة خاصّة من حالات القرينة الآتية التي هي أهم القرائن.

وينبغي التنبيه هنا علىٰ أمر، وهو: أنّه ورد في الغيبة: ٨/٦٨: ومن كتاب سليم ابن قيس ما رواه أحمد بن محمّد بن سعيد ابن عقدة، ومحمّد بن همّام بن سهيل، وعبدالعزيز وعبدالواحد ابنا عبدالله بن يونس الموصلي، عن رجالهم عن عبدالرزاق بن همّام، عن معمر بن راشد، عن أبان بن أبي‌عياش وسليم بن قيس.

وأخبرنا به من غير هذه الطريق هارون بن محمّد، قال... قال: حدّثنا عبدالرزاق بن همّام شيخنا، عن معمّر، عن أبان بن أبي‌عيّاش، عن سليم بن قيس الهلالي.

وذكر أبان أنّه سمعه أيضاً عن عمر بن أبي سلمة.

قال معمر: وذكر أبوهارون العبدي: أنّه سمعه أيضاً عن عمر بن أبي سلمة عن سليم (ص٦٩).

ثمّ ذكر بعده في: ٩/٧٤، وبهذا الإسناد عن عبدالرزاق، قال: حدّثنا معمر بن راشد، عن أبان بن أبي‌عيّاش عن سليم بن قيس الهلالي...

وقد ذكر نظير العبارة في ما بعده من الأسانيد في (:١٠/٧٥، ١١/٨١،

١٢/٨٢).

فقد يشكل الأخذ من كتاب سليم بن قيس مباشرة بتكرير «عبدالرزاق، عن معمر، عن أبان، عن سليم»، في صدر الأسانيد الأربعة، فيوهم كون المصنّف أخذ من كتاب عبدالرزاق وهو أخذ عن كتاب سليم.

لكن لا يبعد كون كتاب سليم مرويّاً عن طريق عبدالرزاق بن همام، وقد ذكر طريق عبدالرزاق إلىٰ سليم في صدر كلّ أسانيده، وأضاف عبدالرزاق في بعض أسانيده طرقاً خاصّة ببعض الأخبار عنه، فلذلك ورد ذكر عبدالرزاق وطريقه إلىٰ سليم في صدر أسناد الغيبة للنعماني أيضاً.

ونظير هذا في ذكر بعض الطريق إلىٰ الكتاب في صدر إسناده وارد في غير ذلك من الكتب أيضاً كالاشعثيات وتيسير المطالب وما تقدّم عن فهرست الشيخ في ترجمة محمّد بن حسّان الرازي.

القرينة الخامسة: اتحاد أوائل الأسانيد، وافتراق أواخرها

إذا رتّبنا أسانيد كتب الحديث علىٰ ترتيب حروف المعجم رأينا في أكثرها ظاهرة خاصّة وهي أنّ الأسانيد تتّحد غالباً إلىٰ رجل خاصّ ثم تفترق منه وتنشعب، فإذا نظرنا إلىٰ هذا الرجل ألفيناه من مصنّفي الكتب التي يمكن أخذ الأحاديث عنها.

فهذا الأمر هو أنفع منهج عام لكشف مصادر الكتب.

ويظهر فائدة ترتيب الأسانيد بذلك في الكتب التي أعدّت له، كجملة من الكتب الرجاليّة للإمام البروجرديﷺ وسماحة سيدنا الوالد ـ دام ظلّه ـ.

وقد استفدنا من هذا المنهج لكشف مصادر غيبة النعماني، مع الاستعانة بالبرنامج الكامبيوتري «نور العترة» الذي أعدّه مركز البحوث الكامبيوتريّة للعلوم الإسلامية لمصادر البحار التي منها غيبة النعماني.

وها نحن نذكر المصادر التي كشفنا عنها بهذه القرينة مرتّبة علىٰ أسماء مؤلّفيها

مع ذكر طريق المؤلّف إليها، وفي بعضها بحوث خاصّة نذكرها في ذيلها، وسنجتهد في كشف اسم المصدر الذي أخذ الحديث منه، مستمدّين من كتب الرجال خصوصاً رجال النجاشي:

الحسن بن علي بن أبي حمزة:

ألف ـ قد تقدّم ضمن القرينة الرابعة استظهار الأخذ من كتاب الحسن بن علي ابن أبي حمزة بهذا السند: عبدالواحد بن عبدالله (بن يونس الموصلي) عن أحمد بن محمّد بن (علي بن عمر بن) رباح الزهري، عن محمّد بن العبّاس (بن عيسىٰ) الحسني، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة.

واستشكلنا هناك باحتمال الأخذ من كتاب الدلائل لأحمد بن محمّد بن رباح، وأحلنا الجواب عنه إلىٰ هنا، فنقول: إن أحمد بن محمّد بن رباح، رجل من مشاهير الواقفة من بيت مشهور، وقد روىٰ عن عمّه علي بن محمّد بن رباح جملةً من الروايات، كما أشار إليه أبوغالب الزراري في رسالته: ١٧٩.

وقد روىٰ عن إبراهيم بن سليمان[1] في طريق النجاشي إلىٰ جماعة من أرباب الكتب، وهم: إسماعيل بن بكر، وعبدالرحمن الفزاري، ومحمّد بن سكين، ومحمّد ثوابا، ومحمّد بن خالد الأحمسي، ومحمّد بن الصباح، ويحيىٰ بن العلاء[2]، ويوسف ابن يعقوب[3].

وعن الحسن بن محمّد بن سماعة[4] في طريقه إلىٰ عبدالله بن أبي يعفور.

---

(١) رجال النجاشي: ٥٧/٢٩، ٦٢٨/٢٣٧، ٩٦٩/٣٦١، ٩٧٨/٣٦٣، ٩٨٤/٣٦٤، ٩٨٥/٣٦٥.

(٢) رجال النجاشي: ١١٩٨/٤٤٤، وفيه: محمّد بن رباح وهو مصحف والصواب: أحمد بن رباح أو أحمد بن محمّد بن رباح (لاحظ: ٢٢٩/٩٢).

(٣) رجال النجاشي: ١٢١٩/٤٥١، وفيه: إبراهيم بن سالم الخزاز، وفيه تصحيف والصواب: سليمان بدل سالم (لاحظ: ٢٠/١٨).

(٤) رجال النجاشي: ٥٥٦/٢١٣.

وعن القاسم بن إسماعيل[١] في طريقه إلىٰ عبيس بن هشام (وفي طريق الطوسي إلىٰ صباح الحذاء)[٢].

وعن محمّد بن الحسين الصائغ[٣] كتبه.

ومع هذه الطرق المتكثّرة لأحمد بن محمّد بن علي بن عمر بن رباح، لم نجد وقوعه في الغيبة للنعماني إلّا علىٰ نحوين؛

أحدهما: ما ذكرناه في صدر البحث[٤].

ثانيهما: عبدالواحد بن عبدالله بن يونس، عن أحمد بن محمّد بن رباح الزهري، عن أحمد بن علي الحميري، عن الحسن بن أيّوب، عن عبدالكريم بن عمرو الخثعمي. (عن رجاله)[٥].

فيبعد جدًّا الأخذ عن كتاب أحمد بن محمّد بن رباح، إذ لا يكون هنا وجه معقول غيره لتبرير انحصار روايات كتابه بهذين السندين، مع تكثّر طرقه، وتعدّد مشايخه، فلا ينبغي الإشكال في كون أحمد بن محمّد بن رباح إنّما وقع في طريق النعماني إلىٰ كتاب الحسن بن علي بن أبي حمزة، وعبدالكريم بن عمرو الخثعمي ـ كما يأتي ـ.

ويأتي نظير الإشكال والجواب في جملة من الموارد الآتية أيضاً.

---

(١) رجال النجاشي: ٥٧٧/٢٢١.

(٢) فهرست الشيخ: ٣٥٨/٨٥.

(٣) رجال النجاشي: ٩٠٠/٣٣٧.

(٤) الغيبة: ٦/٣٦، ١٢/٣٨، (إلّا ١١/٣٧)، ٩/١١٤، ٣١/٢٣٩، ٥/٣٢٢.

(٥) الغيبة: ١٣/٨٤، ١٤/٨٥، (وفيه: وبه عن عبدالكريم بن عمرو)، ١٠/١١٤، ١٦/١٣٣، ٩/١٥١، ١٤/١٥٥، ١٧٢/ذيل ٦، ٨/١٧٣، ١٢/١٧٤، ١٥/١٧٥، ٤/٢١٥، ٥/٢١٦، ١٣/٢٣٠، ٥٨/٢٧٧، ٤/٣٢٦.

وينبغي أن نشير أنّ قرب بعض هذه الموارد من بعضها الآخر يؤيّد الأخذ من كتاب عبدالكريم ابن عمرو فلاحظ.

ب ـ روىٰ النعماني بطريق آخر عن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، وهو: أحمد بن محمّد بن سعيد ابن عقدة، عن أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي أبي الحسن، عن إسماعيل بن مهران، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة[1].

وقد صرّح في عدّة مواضع السند بكون ابن عقدة راوياً عن كتاب أحمد بن يوسف[2] ـ كما تقدّم في القرينة الأولىٰ ـ.

والظاهر أنّ كتاب أحمد بن يوسف هو الواسطة بين النعماني وكتاب الحسن بن علي بن أبي حمزة في هذه المواضع، وفي غيرها ممّا وقع فيه هذا السند.

٢ ـ الحسن بن محبوب (الزرّاد):

(طريقة إليه: أحمد بن محمّد بن سعيد ابن عقدة عن محمّد بن المفضل بن إبراهيم (بن قيس بن رمانة) الأشعري، وسعدان بن إسحاق بن سعيد، وأحمد بن الحسين ابن عبدالملك [الزيّات]، ومحمّد بن أحمد بن الحسن القطواني، عن الحسن بن محبوب...)[3].

ويؤكّد ذلك أنّه ورد بعد هذا السند في: ٦٥/٢٧٩، المرويّ عن الحسن بن محبوب عن يعقوب السرّاج... ما لفظه.

٦٦ ـ أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد، عن هؤلاء الرجال الأربعة، عن الحسن ابن محبوب، عن العلاء بن رزين...

---

(١) الغيبة: ٣/٣٤، ٦/٥٤، ١/١٩٤، ١١/١٩٨، ١٦/٢٠٠، ٢١/٢٣٤، ٣٧/٢٤١، ١٤/٢٥٧، ٢٢/٢٦٢، ٢٤/٢٦٣، ٢٧/٢٦٤، ٣٧/٢٦٧، ٢/٣١٧، ١٠/٣٢٠.

(٢) الغيبة: ٢/٥١، ٦/٢٠٤، ٣٥/٢٤٠، ٦/٢٥٠، ١٣/٢٥٣: ٤٠/٢٦٩، وأنت ترىٰ أنّ هذه الموارد قريبة من الموارد المذكورة في الهامش السابق فنؤيّد كون تلك أيضاً من كتاب أحمد بن يوسف وهو يروي عن الحسن بن علي بن أبي حمزة.

(٣) الغيبة: ٢/١٢٧، ٣/١٢٩، ٢/١٣٦، ٣/١٦٣، ٧/١٧٢، ٨/٢٢٨، ٢٧/٢٣٨، ٢٦٠/ذيل ١٩، ٣٥/٢٦٧، ٤٣/٢٧٠، ٦٥/٢٧٩ ـ ٦٧، ٨/٢٩٢، ٩، ٣/٣٣١.

٦٧ ـ أخبرنا أحمد بن محمّد بن سعيد، عن هؤلاء الرجال الأربعة، عن ابن محبوب.

وأخبرنا محمّد بن يعقوب الكليني أبوجعفر، قال: حدّثني علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، قال وحدّثني محمّد بن عمران[1]، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، قال: وحدّثني علي بن محمّد وغيره، عن سهل بن زياد: جميعاً، عن الحسن بن محبوب.

[قال] وحدّثنا عبدالواحد بن عبدالله الموصلي، عن أبي علي أحمد بن محمّد بن أبي ناشر، عن أحمد بن هلال، عن الحسن بن محبوب، عن عمرو بن أبي المقدام...

وفي سند الكليني تحويل وهو يروي عن علي بن إبراهيم بن هاشم (عن...) ومحمّد بن عمران [يحيىٰ ظ] (عن...) وعلي بن محمّد وغيره (عن...).

والخبر لم أجده في الكافي، فلا يبعد كون السند طريقاً آخر للنعماني إلىٰ ابن محبوب كالطريق الأخير (عبدالواحد بن عبدالله)، ولو صحّ هذا لكان الظاهر كونهما طريقين غريبين للنعماني خصوصاً الطريق الأخير[2] فيحتمل كونه من النقل الشفهي للنعماني، كما يحتمل كون طريق الكليني أيضاً كذلك أو من غير الكافي من كتب الكليني ككتابه في الردّ علىٰ القرامطة[3]. (فتأمّل في متن الخبر).

٣ ـ الحسن بن محمّد بن جمهور

(طريقه: محمّد بن همّام، ومحمّد بن الحسن بن محمّد بن جمهور: جميعاً، عن

---

(١) لم نجد محمّد بن عمران في مشايخ الكليني ولا في رواة أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، والظاهر كون عمران مصحفاً من يحيىٰ، ومحمّد بن يحيىٰ من عمدة مشايخ الكليني، ويتوسط غالباً بينه وبين ابن عيسىٰ.

(٢) وأمّا طريق الكليني إلىٰ ابن محبوب فقد ورد بعض تلك الأسانيد المحولة في: ١٢/١٣١، ١/٢٠١، ١٠/٢٩٣، وما يقرب من السند في: ١٣٦/ذيل٢، لكن الظاهر كون الجميع مأخوذاً من الكافي.

(٣) رجال النجاشي: ١٠٢٦/٣٧٧.

الحسن بن محمّد بن جمهور)[١].

ولعلّه قد أخذ من كتابه الواحدة[٢] وقد ذكر في عداد كتب أبيه كتاب صاحب الزمان عليه‌السلام وكتاب وقت خروج القائم عليه‌السلام فلاحظ.

٤ ـ عبدالكريم بن عمرو الخثعميّ.

تقدم طريقه إليه في الحسن بن علي بن أبي حمزة، واستدللنا هناك على الأخذ من كتاب عبدالكريم بن عمرو، وذكرنا موارد هذا الطريق فراجع.

٥ ـ عبدالله بن جبلة.

(طريقه: أحمد بن محمّد بن سعيد ابن عقدة، عن القاسم بن محمّد بن الحسن بن حازم، عن عبيس بن هشام الناشري، عنه)[٣].

تقدّم في القرينة الأولىٰ تصريح ابن عقدة بالأخذ من كتاب القاسم بن محمّد، في موارد ثلاثة[٤]، فيحتمل كون مالم يصرّح بالأخذ من كتاب القاسم بن محمّد، أيضاً مأخوذاً منه.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

لكنّ بين ما صرّح بالأخذ منه وما لم يصرّح فرقاً، فإن في موارد التصريح لم يرو عُبيس من هشام، عن ابن جبلة إلّا في مورد[٥] بخلاف سائر الموارد فإنّ عبيس يروي عن ابن جبلة في جميعها، فلا يمكن استظهار كون ما لم يصرّح فيه بالأخذ من

---

(١) الغيبة: ٢٨، ٦٧/ذيل٧، ٤/١٩٥، ١٠/١٩٨، ١١/٢٢٩، ٤١/٢٤٢.

(٢) قد اختلف في مؤلّف كتاب الواحدة واستظهرنا في رسالتنا حول ابن جمهور كون مؤلّفه هو الحسن بن محمّد بن جمهور وأنّ نسبته إلىٰ أبيه في فهرست الشيخ ورجاله نشأ من فهرست ابن النديم، فلذلك قد يخطر بالبال كون بعض ما ذكر الشيخ في ترجمة محمّد بن جمهور من الكتب من تأليف ابنه الحسن.

(٣) الغيبة: ١/٣٣، ٤/١١٢، ٦/١١٣و٧، ١/١٥٨ ـ ٣، ٥/١٦٤، ١٠/١٧٤، ٩/٢٠٥، ١٠/٢٢٩، ٢٣/٢٣٥، ٢٠/٢٦١، ٢١/٢٦٢، ٣٦/٢٦٧، ٤٦/٢٧١.

(٤) الغيبة: ٥/١٧١ (و٦)، ٢/٣٠٠، ٣/٣٢٦.

(٥) وهو الغيبة: ٥/١٧١ (و٦).

كتاب القاسم بن محمّد مأخوذاً من كتابه أيضاً، بل الظاهر كونه مأخوذاً من كتاب عبدالله بن جَبَلة مباشرةً (=الصفة في الغيبة)، وكون القاسم بن محمّد واقعاً في طريقه إليه، خصوصاً مع تأيّده بما تقدّم من تكرّر الأسانيد المتوالية المتّحدة إلىٰ عبدالله بن جبلة والمفترقة عنه[1].

ثمّ إنّا ذكرنا في ما تقدم إشكالاً في ما استظهرنا من أخذ الأخبار من كتاب عبدالله بن جبلة مباشرةً، باحتمال الأخذ من كتاب عبيس بن هشام، فإنّ له كتاب الغيبة أيضاً.

ويردّ الإشكال ما تقدّم نظيره من أنّ عبيس بن هشام لم يقع في غيبة النعماني إلّا في هذا الطريق، راوياً عن عبدالله بن جبلة، فيبعد أن يكون كتاب عبيس هو المصدر، ومع ذلك كانت جميع رواياته عن عبدالله بن جبلة.

نعم ورد عبيس في مسندين راوياً عن غير ابن جبلة كما مرّ إلّا أنّ ابن عقدة صرّح فيهما بالأخذ من كتاب القاسم بن محمّد بن الحسن بن حازم، ومحلّ كلامنا غير هذه الموارد.

٦ ـ عبدالله بن حمّاد الأنصاري

(طريقه إليه: أبوسليمان أحمد بن هوذة الباهلي، عن إبراهيم بن إسحاق النهاوندي بنهاوند، سنة ٢٧٣، عن عبدالله بن حمّاد الأنصاري في شهر رمضان سنة ٢٢٩)[2].

---

(١) الغيبة: ١/١٥٨ ـ ٣.

(٢) الغيبة: ١/٥٧، ١/١٢٧، (صرّح فيه بالمكان والسنتين)، ١٧/٢٠٩، ٣/٢١٥، ٢٨/٢٣٨، ٤٤/٢٤٤ و٤٥، ١/٢٤٧، (مصرّحاً بالمكان والسنتين وشهر رمضان)، ٣٤/٢٦٦، (وكذلك)، ٣٩/٢٦٨، ٤٢/٢٧٢، ٦٤/٢٧٩، ٦٨/٢٨٢، ٤/٢٨٩ (كذلك)، ٨/٣٠٢ (مصرّحاً بالمكان والسنتين)، ١٢/٣٠٣، ٥/٣١٣ (كذلك)، ٨/٣١٥، ١١/٣١٦، ٥/٣١٨، ٨/٣١٩، ٦/٣٢٧، ٩/٣٢٩، ٢/٣٣١ (كذلك)، ثمّ إنّه قد زيد في المطبوعة في: ٣٤/٢٦٦ أحمد بن محمّد بن سعيد في أوّل السند وهو سهو وقد نقله عنه بدونه في البحار ٥٣: ٥٢/٢٩٦.

ولا ريب في عدم الأخذ من كتاب أحمد بن هوذة ـ لو كان صاحب كتاب ـ أو من كتاب إبراهيم بن إسحاق الذي له كتاب الغيبة، وكتاب النوادر، وكتاب جواهر الأسرار[(١)]، إذ لم تقع رواية أحمد بن هوذة الباهلي أبي سليمان عن إبراهيم بن إسحاق النهاوندي إلّا في هذا الطريق، راوياً عن عبدالله بن حمّاد الأنصاري[(٢)].

ثمّ إنّه لم يظهر لنا اسم كتاب عبدالله بن حمّاد، فقد نسب الشيخ في الفهرست والرجال إليه كتاباً[(٣)] وقد ذكر النجاشي في ترجمته[(٤)]. له كتابان أحدهما أصغر من الآخر، وجعل راويهما الأحمري، وهو إبراهيم بن إسحاق النهاوندي المذكور في غيبة النعماني.

٧ ـ عبيدالله بن موسى العلوي العبّاسي

(علي بن أحمد البندنيجي عنه)[(٥)].

وعلي بن أحمد البندنيجي لم يُذكر له كتاب، ولم يرد في النعماني إلّا راوياً عن

(١) فهرست الشيخ: ٩/٧، رجال النجاشي: ٢١/١٩، وهو مأخوذ من فهرست الشيخ.

(٢) لم يرد إبراهيم بن إسحاق النهاوندي في غير هذا الطريق، نعم ورد أبواسحاق إبراهيم بن إسحاق الحميري في غيره في: ٣/٤١، واستظهر المصحّح كون الحميري مصحفاً من الأحمري وهذا المورد لا ينافي ما ذكرنا في المتن بوجه ـ كما لا يخفى بأدنى تأمّل ـ.

(٣) فهرست الشيخ: ص١٢٩ رقم ٤٤٧ ط. النجف ١٣٨٠هـ، رجال الشيخ: ص٣٥٥ في أصحاب الكاظم عليه السلام رقم ٢٣ ط. النجف ١٣٨١هـ.

(٤) رجال النجاشي: ٥٦٨/٢١٨.

(٥) الغيبة: ٢٦، ٣/٥٢ ـ ٥/٥٤، ٧/٥٤، ١٢/١١٥ و١٣، ١٢٨/ذيل٢، ١٥/١٥٥، ٤/١٦٣، ٥/١٦٤، ٨/١٦٨، ١٨/١٧٦ و١٩، ٤١/١٨٢، ٣٣/١٨٣، ١٨٥/ذيل٣٦، ٨/١٩٧و٩، ٩/١٩٨، ١٢/١٩٩ و١٣، ١٥/٢٠٠ و١٧، ٨/٢٠٥، ١٠/٢٠٦ و١٢ ـ ١٥/٢٠٨، ١/٢١٢، ٢/٢١٤، ٣٣/٢٣٩، ٣٩/٢٤٢ و٤٠، ٤٣/٢٤٣، ٤٦/٢٤٥، ٢/٢٤٨، ٧/٢٥١، ١١/٢٥٢، ٣٨/٢٦٧، ٤٢/٢٧٠، ٥٥/٢٧٤٠، ١/٢٨٣، ٣/٢٨٤، ٣/٢٨٩و٥، ٧/٢٩٠، ٤/٢٩٨، ٦/٢٩٩، ١١/٣٠٣، ١٤/٣٠٤ ـ ١٦/٣٠٥، ٦/٣١٤، ٦/٣١٩، ١/٣٢٢، ٤/٣٣٢.

عُبيد الله بن موسىٰ، وقد تفرقت طرق عبيد الله بن موسىٰ بعده، فروىٰ هو عن هارون بن مسلم، وعلي بن الحسن، ومحمّد بن أحمد القلانسي، وعلي بن إبراهيم بن هاشم، وأحمد بن محمّد بن خالد، وغيرهم.

وروىٰ عن «رجل» أو «عن بعض رجاله» أو عمّن رواه[١] في بعض أسانيده.

وروىٰ عن أبي محمّد موسىٰ بن هارون بن عيسىٰ العبدي، وعبدالرحمن بن القاسم، وهما غير معروفين جدّاً.

وقد ورد هذا الطريق في أسانيد متوالية في النعماني[٢] وذلك كلّه من قرائن الأخذ من كتاب عبيدالله بن موسىٰ، بعد نفي الأخذ من كتاب علي بن أحمد.

فلا ينبغي الريب في كون هذه الأخبار مأخوذة من كتاب عبيدالله بن موسىٰ، ويكون عدم ذكره في الفهارس من جهة عدم عثور أرباب الفهارس علىٰ كتابه، لا لعدم كونه صاحب كتاب.

ثمّ إنّه ورد في غيبة النعماني: ٦/٢٢٩، أخبرنا علي بن أحمد، عن عبيدالله بن موسىٰ، وأحمد بن علي الأعلم، قالا: حدّثنا محمّد بن علي الصيرفي...

ولا يخفىٰ ما في السند من الخلل، إذ لم نجد رواية عبيدالله بن موسىٰ، ولا أحمد ابن علي الأعلم، عن محمّد بن علي الصيرفي في موضع آخر، وقد روىٰ النعماني عن محمّد بن علي الصيرفي ـ وهو أبو سمينة المعبر عنه في الأغلب بمحمّد بن علي الكوفي، بثلاث وسائط لا بواسطتين، وروىٰ عبيدالله بن موسىٰ، عن محمّد بن علي (الصيرفي) بطريقين:

أحدهما: محمّد بن أحمد القلاسي (: ٣٣/١٨٣، ٥/٢٨٩).

---

(١) الغيبة: ١٣/٢٠٧، ٢/٢١٤، ٦/٣١٩، ٤/٣٣٢.

(٢) لاحظ مواضع روايات عبيدالله بن موسىٰ خصوصاً: ٣/٥٢، ٥/٥٤ و٧، ١٢/١١٥ و١٣، ١٨/١٧٦ و١٩، ٨/١٩٧، ٩/١٩٨، ١٢/١٩ و١٣، ١٥/٢٠٠ و١٧، ٨/٢٠٥، ١٠/٢٠٦، و١٢ـ١٥/٢٠٨، ٣٩/٢٤٢ و٤٠، ٣/٢٨٩ و٥، ١٤/٣٠٤ـ١٦/٣٠٥.

ثانيهما: محمّد بن موسىٰ، عن أحمد بن أبي أحمد (: ٨/١٩٨، ١١/٣٠٣).

فالظاهر وقوع سقط في السند، واحتمل كون أحمد بن علي الأعلم في السند مصحفاً من أحمد بن أبي أحمد[1] إن لم يكن اسم أبي أحمد ـ عليّاً ـ.

فمن القريب كون الأصل في السند: عُبيدالله بن موسىٰ، عن محمّد بن أحمد القلانسي، ومحمّد بن موسىٰ، عن أحمد بن أبي أحمد [أو أحمد بن علي الأعلم] قالا: حدّثنا محمّد بن علي الصيرفي: فانتقل النظر من «موسىٰ» ـ بعد عبيدالله ـ إلى موسىٰ ـ بعد محمّد ـ فوقع السقط، ثمّ صحّف عن قبل «أحمد بن أبي أحمد [أو أحمد ابن علي الأعلم]» إلىٰ «الواو»، بتوهّم كونه الصواب نظراً إلىٰ كلمة «قالا» بصيغة التثنية.

وعليه: في السند تحويلٌ بعطف طبقتين [محمّد بن موسىٰ عن أحمد بن أبي أحمد] علىٰ طبقة واحدة [محمّد بن أحمد القلانسي] فهذا السند أيضاً من كتاب عبيدالله بن موسىٰ.

٨ ـ علي بن الحسن بن فضّال:

(طريقه: أحمد بن محمّد بن سعيد ابن عقدة عنه).

قد تقدّم تصريح ابن عقدة بالأخذ من كتابه في القرينة الأولىٰ[2]، ولم يصرّح بذلك في موارد كثيرة أيضاً[3]، ولا يبعد أخذها أيضاً من كتابه، خصوصاً في ما

(١) وردت رواية عبيدالله بن موسىٰ، عن محمّد بن موسىٰ، عن أحمد بن أبي أحمد: في الغيبة: ٨/١٩٧ وعن أحمد بن أبي أحمد الورّاق الجرجاني في: ٣٨/٢٦٧، وبإسقاط الجرجاني في: ٤٢/٢٧٠، وعن أحمد بن أبي أحمد المعروف بأبي جعفر الورّاق في: ١٦/٣٠٥، ولم نجد في موضع ذكراً للأعلم أو اسم والد أحمد، ولذلك احتملت في المتن كون أحمد بن علي الأعلم مصحفاً من أحمد بن أبي أحمد.

(٢) الغيبة: ٥/١١٢، ٦/١٢٩، ٦٢/٢٧٨، ١/٢٨٢، ١٣/٣٠٤.

(٣) الغيبة: ٢٥، ١/١٧٠، ٣/١٧١، ٣/١٩٥، ١١/٢٠٦، ٢١٠/ذيل ١٧، ١٢/٢٢٩، ١٦/٢٣٢ و١٧، ٣٢/٢٣٩، ٣٤/٢٤٠، ١٥/٢٥٧ و١٧، ١٩/٢٦٠، ٢٣/٢٦٣ و٢٥، ٢٨/٢٦٤، ٣٢/٢٦٦، ٤١/٢٦٩، ٤٥/٢٧١، ٥/٢٧٣، ٥٢/٢٧٤، ١/٢٨٨، ٣/٣٠٠، ؟؟؟/٣٠١، ٤/٣٠٩، ٣/٣١٢، ١٢/٣١٦، ٣/٣١٧، ١/٣٢٠، ١/٣٣١.

تطابق تاريخ رواية ابن عقدة عن علي بن الحسن، فقد صرّح في بعض الأسانيد بأخذه من كتابه في صفر سنة ٢٧٤[١]، وهذا الشهر وهذه السنة ورداً في ما لم يصرّح بالأخذ من الكتاب أيضاً في بعض الأسانيد[٢].

ويؤكّد الأخذ من كتاب علي بن الحسن اتّحاد السند إليه في جملة من الأسانيد المتوالية، وافتراقه عنه[٣].

وقد تقدّم ضمن القرينة الأولىٰ ذكر الكتب التي ألّفها عليّ بن الحسن بن فضّال ويحتمل الأخذ منها في غيبة النعماني.

٩ ـ محمّد بن سنان:

(طريقه: عبدالواحد بن عبدالله بن يونس الموصلي، عن محمّد بن جعفر القرشي المعروف بالرزّاز الكوفي، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عنه).

وهذا الطريق تكرّر إلىٰ محمّد بن سنان في عامّة الموارد[٤]، إلّا في موردين سنبحث عنهما.

وفي: ٢/٣٢١، أخبرنا عبدالواحد بن عبدالله بن يونس، قال: حدّثنا محمّد ابن جعفر القرشي، قال: حدّثنا محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، قال: حدّثنا محمّد بن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير...

وفي ذيله: وأخبرنا عبدالواحد بن عبدالله بهذا الإسناد عن محمّد بن سنان،

---

(١) الغيبة: ١/٢٨٣، ١٣/٣٠٤.

(٢) الغيبة: ٣٤/٢٤٠، ٣/٣٠٠.

(٣) لاحظ خصوصاً الغيبة: ١٥/٢٥٧ ـ ١٧، ٢٨/٢٦٤، ٣٢/٢٦٦. (وقد صرّح في ٢٣ بالأخذ من كتاب علي بن الحسن التيملي في رجب سنة سبع وسبعين ومائتين)، ٥٠/٢٧٣، ٥٤/٢٧٤، ٣/٣٠٠، ٥/٣٠١.

(٤) الغيبة: ٢٨، ٨/١١٤، ١٧/١٣٤، ١/١٣٩، ٥/١٩٣، ٥٧/٢٧٦، ٦٣/٢٧٨، ٤/٢٨٥، ٢/٢٨٨، ٢/٢٩٧، ٥/٢٩٩، ٣/٣٠٨، ٤/٣١٣، ٩/٣٢٠، ٢/٣٢١، وذيله و٣.

عن الحسين بن المختار...

وفي ٣ ـ [وبهذا الإسناد عن ابن سنان عن عبدالله بن مسكان عن مالك الجهني... وهذا الطريق يؤيّد الأخذ من كتاب محمّد بن سنان.

يبقىٰ موردان أشرنا إليهما:

الأوّل: ما ورد في: ٥/٣٥، بالطريق المتقدّم عن محمّد بن الحسين بن أبي‌الخطّاب، قال: حدّثنا محمّد بن غياث، عن عبدالأعلىٰ بن أعين...

والظاهر كون «غياث» مصحفاً من سنان، فقد روىٰ الخبر في الكافي ٢: ٥/٥٢٢، بسنده عن محمّد بن سنان، عن عبدالأعلىٰ بن أعين.

الثاني: ١٥/٨٥، بالطريق المتقدّم عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن عمر بن أبان الكلبي، عن ابن سنان، عن أبي السائب، قال: قال أبوعبدالله جعفر بن محمّد...

وفي السند إشكال واضح، إذ لم نجد رواية ابن أبي الخطّاب عن عمر بن ابان الكلبي مباشرةً في موضع آخر، وقد روىٰ عنه بواسطتين (وهما موسىٰ بن سعدان، عن عبدالله بن قاسم) في بعض الأسانيد[(١)]

وبواسطة واحدة ـ وهو جعفر بن بشير ـ في سند[(٢)].

وعمر بن أبان الكلبي هو من أصحاب الصادق عليه السلام، ورواية محمّد بن الحسين عن هذه الطبقة بعيدة.

ورواة عمر بن أبان كلّهم في طبقة متقدّمة علىٰ ابن أبي الخطّاب ومن مشايخه كفضالة بن أيوب، والحسن بن علي الوشاء، ويونس بن عبدالرحمن، وعلي بن

(١) أمالي الشيخ حـ ٧/٩٢، ثواب الأعمال، الاختصاص: ٣١٨، بصائر الدرجات: ١٤/٤٠١ ـ بتصحيف موسىٰ بعلي ـ الكافي ٤: ٧/٥٨١، كامل الزيارات، ب٢/٢٧، ١/٤١، ٢/٧٢ و٩.

(٢) كمال الدين؟؟؟.

الحكم، وابن فضال[١] وغيرهم.

فلا ريب في وقوع خللٍ في السند، فيحتمل وقوع تقديم وتأخير فيه، وكون الصواب: عن ابن سنان ـ والمراد به محمّد بن سنان ـ عن عمر بن أبان الكلبي.

فعليه فهذا المورد، والمورد المتقدّم أيضاً من كتاب محمّد بن سنان، وله كتاب الطرائف وكتاب النوادر[٢].

والظاهر أنّ هذه الأخبار أخذت من أحد كتابيه هذين.

١٠ ـ محمّد بن علي الكوفي

(طريقه: علي بن الحسين المسعودي، عن محمّد بن يحيىٰ العطّار بقم، عن محمّد ابن حسّان الرازي عنه)[٣].

لا ريب في عدم الأخذ من كتاب العطّار، أو محمّد بن حسّان الرازي، لأنّ هذا الطريق مشترك إلىٰ محمّد بن علي الكوفي في عامّة الموارد، وعنده يقع الافتراق، وقد تقدّم في البحوث السابقة ما يشهد بالأخذ عن كتابه فراجع.

وقد ذكرنا في ما سبق أنّ الظاهر كون اسم راوي الكتاب محمّد بن حسّان مكتوباً في أوّل أسناد كتاب محمّد بن علي الكوفي، ولذلك وقع تكرير اسمه في اوّل السند التحويلي في ص ١٦/٨٥ من الغيبة فلاحظ.

ولمحمّد بن علي كتاب الدلائل[٤].

(١) بل قد روىٰ الحسن بن علي بن فضّال، عنه بتوسط علي بن عقبة في الكافي ٨: ٣٧/٨٠، ٧٢/١٠١ وبتوسّط ثعلبة بن ميمون في الكافي ٨: ٤٩٥/٣١٥.

(٢) رجال النجاشي: ٨٨٨/٣٢٨، فهرست الشيخ: ٦٠٩/١٤٣.

(٣) الغيبة: ١٦/٨٥، ١٧/٨٦، ٢٠/٩٠، ١١/١١٥، ١٨/١٥٦، ٣٤/١٨٣، ٤٢/١٨٨، ٤٥/١٩١ و١، ٧/٢٠٤، ٢٠/٢١١، ١٤/٢٣١ و١٥، ١٨/٢٣٣ ـ ٢٠، ٢٥/٢٣٦، ٢٦/٢٣٧، ٣٨/٢٤١، ٦٠/٢٧٧ و٦١، ٥/٢٨٥، ٦/٢٨٩، ٢/٣١٢، ٧/٣١٤، ٩/٣١٥ و١٠، ١٣/٣١٦، ٤/٣١٨، ٣٢٢/ذيل ١.

(٤) رجال النجاشي: ٨٩٤/٣٣٢ وأمّا كتاب وصاياه فلا يبعد كونه كتاباً فقهياً في باب الوصيّة.

١١ ـ محمّد بن همّام

(يروي المصنّف عنه مباشرة).

ورد محمّد بن همّام في أوّل كثير من أسانيد الغيبة، وقد قدّمنا القول بالأخذ عن كتابه الأنوار في تاريخ الأئمّة في جملة من الموارد الرواية عن راوٍ مبهم، كبعض رجاله، أو غرائب الرجال كأبي علي الحسن بن علي بن عيسىٰ القوهستاني.

وذكرنا أيضاً كون محمّد بن همّام وقع في طريق الحسن بن محمّد بن جمهور ـ معطوفاً عليه ابنه محمّدُ بن الحسن ـ.

فهذه الموارد لا إشكال فيها، وإنّما الإشكال في سائر الموارد، حيث لا يعلم بالقطع: هل أخذ النعماني عن كتابه، أو عن كتاب غيره، وهو واقع في طريق النعماني، إلىٰ ذاك؟

وليس لنا شاهد قطعيّ علىٰ أحد الأمرين، وإن كان الظاهر في بعضها الأخذ من كتاب محمّد بن همّام، نظراً إلىٰ تكرار إسمه في أسانيد متوالية لم تشترك إلّا فيه، كما في:

٢٦/١٧٩ ـ حدّثنا محمّد بن همّام، قال: حدّثنا أحمد بن مانبذاذ، قال: حدّثنا أحمد بن هلال، قال: حدّثنا أحمد بن علي القيسي...

٢٧/١٨٠ ـ محمّد بن همّام، قال: حدّثنا عبدالله بن جعفر الحميري: قال: حدّثنا محمّد عيسىٰ بن عبيد...

٢٨ ـ وحدّثنا محمّد بن همّام، قال: حدّثنا أحمد بن مابنداذ، وعبدالله بن جعفر الحميري، قالا: حدّثنا أحمد بن هلال...

٢٩/١٨١ ـ محمّد بن همّام، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد بن مالك[١]...

وكيف كان، في أسانيد محمّد بن همّام أيضاً اشتراك إلىٰ رواة، وافتراق عنهم،

(١) لاحظ أيضاً الغيبة: ٢٥/١٨٤ ـ ٣٧.

فلا يبعد أخذ النعماني عنهم، إمّا مباشرةً أو بتوسّط الأخذ عن كتاب محمّد بن همّام.

وهؤلاء كلّهم من أرباب الكتب التي يحتمل الأخذ منها، في موضوع الغيبة وما يرتبط بها.

وهم:

ألف ـ أحمد بن هلال، وله كتاب نوادر[1].

(يروي محمّد بن همّام عن أحمد بن مابنداذ، عنه)[2].

ب ـ جعفر بن محمّد بن مالك الفزاري، وله كتاب غرر الأخبار، وكتاب أخبار الأئمّة ومواليدهم عليهم السلام، وكتاب الفتن والملاحم.

ذكره الشيخ في رجاله في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام، قائلاً: روىٰ في مولد القائم عليه السلام أعاجيب.

ونسب إليه الشيخ في الفهرست كتاب النوادر، وراوي كتبه فيه وفي رجال النجاشي هو محمّد بن همام، كإسناد النعماني[3].

وجعفر بن مالك يروي في جملة من الأسانيد عن عبّاد بن يعقوب[4] وله كتاب أخبار المهدي[5].

ج ـ حميد بن زياد الكوفي: له كتاب الدلائل، وكتاب ذمّ من خالف الحق

---

(١) الغيبة: ١٧/١٧٦، ٢٦/١٧٩، ٢٨/١٨٠، ٣٦/١٨٥، ٦/٢٤٩، (وفيه: حدّثنا محمّد بن همّام في منزله ببغداد في شهر رمضان سنه سبع وعشرين وثلاثمائة قال حدّثني أحمد بن مابنداذ إذ سنة سبع وثمانين ومائتين قال حدّثنا أحمد بن هلال، ١/٣٠٧، ٢/٣٢٢.

(٢) رجال النجاشي: ٣١٣/١٢٢، رجال الطوسي: ٦٠٣٧/٤١٨ = ٢، فهرست الطوسي: ١٣٦/٤٣.

(٣) الغيبة: ١/١٤٠، ١٠/١٥٢، ١٦/١٥٥، ٦/١٦٦، ١٠/١٦٩، ١١/١٧٤، ١٢/١٧٥، ٢٢/١٧٨، ٢٤/١٧٩، ٣٢/١٨٣، ٣٥/١٨٤، ٤٤/١٨٩، ٧/١٩٧، ١٤/١٩٩، ٩/٢٥٢ و١٠، ١٢/٢٥٣، ٤٤/٢٧١، ٤٨/٢٧٢، ٥٦/٢٧٦، ٧/٣٠٢ و٩، ١٧/٣٠٦، ٧/٣١٩.

(٤) الغيبة: ٦/١٦٦، ١٠/١٦٩، ٢٤/١٧٩، ٣٥/١٨٤، ٧/٣٠٢.

(٥) فهرست الشيخ: ٥٢٩/١١٩.

وأهله، وكتاب النوادر[١].

(يروي عنه محمّد بن همّام)[٢] والغالب روايته عن الحسن بن محمّد بن سماعة[٣]، وله كتاب الغيبة وكتاب البشارات وكتاب الدلائل[٤].

د ـ عبدالله بن جعفر الحميري:

وله كتاب الدلائل وكتاب الغيبة والحيرة[٥]، وغيرهما من الكتب[٦]، منها قرب الإسناد، وكتاب المسائل والتوقيعات.

وقد روىٰ عنه محمّد بن همّام في بعض أسانيد غيبة النعماني[٧] منها: ما ورد في: ٧/٦٧، أخبرنا محمّد بن همّام، قال: حدّثنا أبي وعبدالله بن جعفر الحميري قالا: حدّثنا أحمد بن هلال...

قال عبدالله بن جعفر في حديثه: ينفون عنه... ولعلّ هذا الذيل يؤيّد الأخذ من كتاب عبدالله بن جعفر ولو بتوسط كتاب ابن همّام، فتأمّل.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

١٢ ـ موسىٰ بن سعدان

ورد في الغيبة: ١٧/١٣٤، أخبرنا عبدالواحد بن عبدالله، قال: حدّثنا محمّد

---

(١) رجال النجاشي: ٣٣٩/١٣٢، فهرست الشيخ: ٢٢٨/٦٠.

(٢) الغيبة: ٢٤، ١٣/١٥٤، ٢٠/١٥٧، ٥/٢٠٤، ٤٢/٢٤٣، ٥٩/٢٧٧، ٣/٢٩٧، ١/٣١١، ٢/٣٢٤، ٥/٣٢٧.

(٣) أنظر موارد الهامش السابق إلّا: ١/٣١١.

(٤) رجال النجاشي: ٨٤/٤١، فهرست الطوسي: ١٨٢/٥٢.

(٥) ذكر في الفهرست: ٤٢٩/١٠٢، بعد ذكر كتاب الغيبة وسائر كتب عبدالله الحميري: وزاد ابن بطة كتاب الفترة والحيرة، وكتاب فضل العرب، وظاهره تغاير كتاب الفترة مع كتاب الغيبة لكن احتمال اتّحادهما ـ ولو بأن يكون الفترة خطأ والصواب بدله الغيبة ـ غير بعيد خصوصاً مع ذكر النجاشي كتاب فضل العرب بعد كتاب الغيبة والحيرة ـ بلا فصل ـ فلاحظ.

(٦) رجال النجاشي: ٥٧٣/٢١٩.

(٧) الغيبة: ٧/٦٧، ١٠/١٥٢، ١٦/١٥٥، ٤/١٥٩، ١١/١٦٩، ٢٧/١٨٠ و٢٨، ٣٢/١٨٣، ٥/٢٥٠.

ابن جعفر القرشي، قال: حدّثنا أبوجعفر الهمداني، قال: حدّثني موسىٰ بن سعدان، عن محمّد بن سنان...

وفي: ٥/٣٠١، أخبرنا عبدالواحد بن عبدالله بن يونس، قال: حدّثنا محمّد ابن جعفر القرشي، قال: حدّثنا أبو جعفر الهمداني، قال: حدّثنا موسىٰ بن سعدان، عن عبدالله بن القاسم الحضرمي...

ولم يرد ذكر لموسىٰ بن سعدان إلّا في هذا السند، كما لم يعبّر عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب ـ راوي كتاب موسىٰ بن سعدان في فهرستي الشيخ والنجاشي[1] بعنوان أبي جعفر الهمداني إلّا فيهما، فلا يبعد أخذهما من كتاب الطرائف لموسىٰ بن سعدان[2].

ويحتمل بعيداً الأخذ من كتب سائر من وقع في السند قبله كمحمّد بن جعفر الرزّاز ـ لو ثبت له كتاب ـ (لاحظ خصوصاً: ٢/٥٨).

هذا ما وجدت في أسانيد النعماني من القرائن علىٰ تعيين مصادر الأخبار.

ونورد هنا من مشايخ النعماني مَن لم يرد ذكره في الغيبة إلّا في سندٍ واحدٍ، فلا يبعد كون الأخذ عن أكثرهم ـ علىٰ الأقل ـ شفهيّاً، وهم:

ـ الحسين بن محمّد الباوري (البازي ـ الباوزي ـ الباردي خ ل)، أبوالقاسم[3].

ـ عبدالعزيز بن عبدالله بن يونس الموصلي[4].

ـ عبدالله بن عبدالملك بن سهل أبوالحارث الطبراني[5].

(١) رجال النجاشي: ١٠٧٢/٤٠٤، فهرست الشيخ: ٧٠٣/١٦٢.

(٢) رجال النجاشي: ١٠٧٢/٤٠٤، فهرست الشيخ: ٧٠٣/١٦٢.

(٣) الغيبة: ٢/٣٤.

(٤) الغيبة: ٨/٦٨، هو ورد ـ معطوفاً عليه أخوه عبدالواحد ـ في طريق كتاب سليم بن قيس واستظهار كون الأخذ فيه شفهيّاً مشكل فتأمّل.

(٥) الغيبة: ٢٤/٩٣.

ـ محمّد بن عبدالله بن جعفر الحميري[١].

ـ محمّد بن عبدالله بن المعمّر الطبراني بطرية سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة، وكان هذا الرجل من موالي يزيد بن معاوية ومن النصّاب[٢].

ـ موسىٰ بن محمّد القمّي أبوالقاسم، بشيراز، سنة ثلاث عشر وثلاثمائة[٣]، وقد تقدّم أنّه كان ابن بنت سعد بن عبدالله الأشعري.

ـ ولم يرو عن أحمد بن محمّد بن يعقوب بن عمّار أيضاً إلّا في سندين متواليين وكان الأخذ شفهيّاً[٤].

وقد صرّح في: ١٠٨، (اقرأني عبدالحليم بن الحسين السمري ﷺ)، بالأخذ الشفهي[٥].

تبقىٰ هنا موارد قليلة[٦] لم يثبت لدينا مصدر الكتاب ويحتمل فيها أيضاً الأخذ الشفهي.

وفي ختام هذا الفصل ينبغي ذكر قائمة لما وقفنا عليه من أسماء مصنّفي (الكتب التي استظهرنا الأخذ منها، في الغيبة للنعماني مع ذكر أسماء كتبهم التي عرفناها.

وقائمة أخرىٰ لما احتملنا الأخذ عنهم.

الف: مصادر الغيبة للنعماني ومؤلّفوها:

ـ أحمد بن يوسف بن يعقوب أبوالحسن الجعفي، وهو يروي بسنده عن الحسن ابن علي بن أبي حمزة.

---

(١) الغيبة: ٢٨/٩٦.

(٢) الغيبة: ١/٣٩.

(٣) الغيبة: ٥/٦٢.

(٤) الغيبة: ٢١/٩٠، ٢٢/٩١.

(٥) وفي ص٣٢٨: وجدت هذا الحديث عند بعض أصحابنا.

(٦) الغيبة: ٤٣/ذيل٢، ثلاثة اسناد مشابهة، ٢/٥٨، ٣/١٤٢، ٥/١٤٧.

ـ جعفر بن عبدالله، أبو عبدالله المحمّدي.
ـ الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني (صاحب كتاب الغيبة وغيرها).
ـ الحسن بن محبوب.
ـ الحسن بن محمّد بن جمهور، (من كتاب الواحدة ظاهراً).
ـ حميد بن زياد.
ـ سلامة بن محمّد الأرزني (من كتاب الغيبة وكشف الحيرة).
ـ سليم بن قيس الهلالي (من كتابه المعروف باسمه).
ـ عبدالكريم بن عمرو الخثعمي.
ـ عبدالله بن أحمد بن مستورد أبو محمّد الأشجعي.
ـ عبدالله بن جبلة (من كتاب الصفة في الغيبة).
ـ عبدالله بن حمّاد الأنصاري.
ـ عبيد الله بن موسىٰ العلوي العبّاسي.
ـ علي بن الحسن بن فضّال (صاحب كتاب الغيبة وغيرها).
ـ القاسم بن محمّد بن الحسن بن حازم، أبو محمّد.
ـ محمّد بن سالم بن عبدالرحمن الأزدي.
ـ محمّد بن سنان.
ـ محمّد بن علي الكوفي (لعلّ من كتابه الدلائل).
ـ محمّد بن المفضّل بن إبراهيم بن قيس بن رمانة الأشعري.
ـ محمّد بن همّام.
ـ محمّد بن يعقوب الكليني (من الكافي).
ـ موسىٰ بن سعدان (من كتابه الطرائف).
ـ يحيىٰ بن زكريا بن شيبان.

وأمّا من احتملنا الأخذ من كتبهم فهم:

ـ أحمد بن هلال.

ـ جعفر بن محمّد بن مالك.

ـ عبّاد بن يعقوب (له كتاب أخبار المهدي).

ـ عبدالله بن جعفر الحميري (له كتاب الغيبة والحيرة، وغيره).

الفصل الثالث: النعماني والكليني

كان النعماني من تلامذة الكليني وقد أكثر من الرواية عنه في الغيبة، وروىٰ عنه كتابه الكافي كما صرّح به في أوّل كتاب العقيقة من الكافي في بعض نسخه المخطوطة[1].

وظهر لنا من مقارنة ترتيب أحاديث الغيبة المبدوءة باسم محمّد بن يعقوب، مع ترتيب الكافي أنّها ـ في الأكثر ـ مأخوذة منه، كما سنبحث عنه. لكن هنا نكت حول ارتباط النعماني والكليني يجب التعرّض لها:

الأولىٰ: قد ورد في بعض المصادر المتأخّرة أنّ النعماني كتب الكافي، وله نسخة خاصّة منه، بل قد يقال: بأنّ ذلك كان سبب اشتهاره بالكاتب[2].

وأقدم من ذكر ذلك هو العلّامة المجلسي ﷺ فقد ذكر في البحار ٥٣: ٢٧٠ ـ بعد ذكر اسم النعماني ـ: وهو، والشيخ الصفواني المعاصر له، قد ضبط كلّ واحدٍ منهما نسخة الكافي، ولذا ترىٰ أنّه قد يقع في الكافي كثيراً: «**وفي نسخة النعماني كذا وفي نسخة الصفواني كذا**».

---

(١) في هامش مطبوعة الكافي أوّل المجلّد السادس، (كتاب العقيقة): في بعض النسخ بعد العنوان: أخبرنا أبوعبدالله محمّد بن إبراهيم النعماني ﷺ بهذا الكتاب في جملة الكتاب الكافي عن أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني.

(٢) دائرة المعارف بزرگ اسلامي.

أقول: وردت عبارة «**وفي نسخة الصفواني**» في بعض المواضع من المجلّد الأوّل من الكافي في كتب الحجّة في مواضع محدّدة[(١)] أوّلها ص٢٨٣، وآخرها ص٣٢٥، (وبينهما ٤٢ صفحة). وقد علّق العلّامة المجلسي في مرآة العقول في أوّل موردٍ بما ملخصّه: إنّ نسخ الكافي كانت بروايات مختلفة، كالصفواني هذا، ومحمّد ابن إبراهيم النعماني، وهارون بن موسىٰ التلعكبري، وكان بين تلك النسخ اختلاف، فتصدّىٰ بعض من تأخّر عنهم كالصدوق والمفيد وأضرابهما رحمة الله عليهم فجمعوا بين النسخ وأشاروا إلىٰ الاختلاف الواقع بينها. انتهىٰ.

لكن، لم نجد ذكر اختلاف النسخ منسوباً إلىٰ بعض رواة الكافي إلّا في ما أشرنا إليه بالنسبة إلىٰ الصفواني، ولم نجد عبارة «**وفي نسخة النعماني**»، في أي موضع من الكافي.

وكأنّه سهو من قلمه الشريف، فليس لدينا دليل علىٰ وجود روايات مختلفة للكافي، وكثرة الرواة عن الكليني والناقلين لكتابه الكافي، لا تعني بالضرورة وجود روايات مختلفة لهذا الكتاب، كما هو واضح.

الثانية: لم يرد اسم الكليني في أوائل كتاب الغيبة في الأبواب الثلاثة الأولىٰ، مع وجود أبواب في الكافي تناسب موضوع هذه الأبواب[(٢)].

وأوّل ما ورد اسم الكليني في باب ٤، (ما روىٰ أنّ الأئمّة الاثناعشر إماماً، رقم٣ و٤) لكن الخبرين وردا في الكافي باختلاف كثير بحيث يطمئن بعدم أخذهما من الكافي[(٣)].

---

(١) الكافي ١: ٢٣٨.

(٢) قس باب امن الغيبة مع الكافي ٢: ٢٢١ (باب ٩٨، باب الكتمان)، وأيضاً باب ٣ من الغيبة، مع الكافي ج١: ٢٧٦ ـ ٢٧٩، (باب ٥٩ ـ ٦١)، بل بعض الروايات مشتركة في الكتابين من غير أن ينقل النعماني عن الكافي.

(٣) الغيبة: ٣/٦٠ و٤، (قسهما مع الكافي ١: ٢٤٧/ ضمن ٢، ٧/٣٣٨).

ثمّ ورد في أواخر هذا الباب (الأرقام ٢٥ ـ ٢٧) روايات عديدة عن الكليني ووجود الاختلاف بينها وبين الكافي يمنعنا من القول بأخذها من الكافي[١].

وأوّل ما ثبت الأخذ من الكافي هو في الباب ٥/ذيل ح٨[٢].

لكن كثر الأخذ منه من باب ٧/رقم ٥[٣]، وقد أخذ النعماني في الأبواب ٨ ـ ١٠، ١٢ وكذا ١٣، حسب نسخة المجلسي في مرآة العقول، باب ١٦، باب ٢٥ عن الكافي.

ولم ينقل عنه في سائر أبواب الغيبة.

الثالثة: لم ينقل النعماني إلّا عن أبواب قليلة من الكافي من كتاب الحجّة في اثنين أو ثلاث مقاطع من هذا الكتاب:

المقطع الأوّل ـ الباب ٥ و٦ من الكافي[٤].

المقطع الثاني: الباب ١٥، على نسخة المجلسي في مرآة العقول[٥].

المقطع الثالث: الباب ٧٩ ـ ٨٧، (سوى باب ٨١)، وهي سبعة أبواب[٦].

---

(١) الغيبة: ٢٥/٩٤، (الكافي ١: ١٥/٥٣٣)، ٢٦ (=الكافي ١: ١٩/٥٣٤)، بزيادة في السند) ٢٧/٩٥ (=الكافي ١: ٤/٥٢٩)، بعدّة أسناد كلّها تخالف سند الغيبة)، فلعلّ هذه الأخبار وردت من كتاب آخر للكليني أو أخذت عنه مشافهة.

(٢) الغيبة: ١١٤/ذيل٨، (الكافي ١: ١/٣٧٢)، وأمّا ما في الغيبة: ٣/١١٢، فقد ورد سنده في الكافي ١: ١٢/٣٨٤، مع متن مغاير لمتن الغيبة ومتن الغيبة ورد في الكافي ١: ٤/٣٧٣، بسند آخر.

(٣) باب ٥: الكافي ١: ٢/١٧٨ ـ ٥ و٨، و١٠/١٧٩ ـ ١٣ (الغيبة: ٣/١٣٨ ـ ١١/١٣٩). باب ٦، الكافي ١: ١/١٧٩ ـ ٥/١٨٠، (الغيبة: ١/١٣٩ ـ ٥/١٤٠) وترتيب الأحاديث في البابين واحد في الكتابين.

(٤) باب ٥، الكافي ١: ٢/١٧٨ ـ ٥ و٨، و١٠/١٧٩ ـ ١٣، (الغيبة: ٣/١٣٨ ـ ١١/١٣٩)، باب ٦، الكافي ١: ١/١٧٩ ـ ٥/١٨٠، (الغيبة: ١/١٣٩ ـ ٥/١٤٠)، وترتيب الأحاديث في البابن واحد في الكتابين.

(٥) باب ١٥، الكافي ١: ١/١٩٨ و٣/٢٠٣ (الغيبة: ٦/٢١٦، ٧/٢٢٤).

(٦) باب ٧٩، الكافي ١: ١/٣٣٣، (الغيبة: ٢/١٦٢).

باب ٨٠، الكافي ١: ١/٣٣٥ ـ ٣٠/٣٤٣، إلّا أرقام ٧، ١١، ١٨، (الغيبة: ١٦٩/ذيل ١١، ١١/١٥٤،

←

فما هو السرّ في عدم أخذ النعماني عن الكليني في جميع الأبواب؟ وعدم أخذه من جميع أبواب الكافي المناسبة؟

ليس لنا جواب واضح قاطع عن هذا السؤال.

لكن، يحتمل أن يكون الوجه في ذلك أنّ النعماني يراجع غالباً كتب المتقدّمين ـ التي هي مصادر للكافي أيضاً أحياناً ـ وقلّما يراجع كتب المتأخّرين كالكليني.

ويحتمل أن يكون الوجه في ذلك أنّ الكافي ـ علىٰ نفاسته وجلالته ـ لم يكن في عهد النعماني في ما يقدّر بأقل من عشر سنوات من ورود الكليني إلىٰ بغداد ـ من المصادر الرئيسيّة للشيعة الإماميّة في بغداد، خصوصاً مع وجود روايات كثيرة عندهم منقولة عن الحفّاظ المشهورين كابن عقدة، ومحمّد بن همّام، وغيرهما من مشايخ الكوفة وبغداد.

ويحتمل هنا وجه ثالث سنشير إليه في النكتة الآتية.

الرابعة: قد ينقل النعماني عن مصدرين فيجعل سند المصدر الأوّل قبل نقل الحديث، ثم يشير إلىٰ السند الآخر في ذيل المتن مذيّلاً بقوله: مثله. وهذه

← ١٥٣/ذيل ١٠، ١٦٤/ذيل ٤، ١٦٧/ذيل ١٧، ٤٢/١٨٨ و ٤١، ١٥٩/ذيل ٧، ٢/١٧٠، ٩/١٧٣، ٣٨/١٨٦، ١٥٠/ذيل ٦ و ٧، ٣٩/١٨٧، ٩/١٦٨ وذيل ٧، ٤/١٧١، وأيضاً: ٤٦/١٩١، ١٥٨/ذيل ٣، ١٦٧/ذيل ٧، ٤٠/١٨٧)، وقد ورد الكافي ١: ٧/٣٣٨، في الغيبة: ٤/٦٠، باختلاف قليل في السند واختلافات كثيرة في المتن تبعد الأخذ عن الكافي فلعلّه أخذ عن الكليني مشافهة أو اكتفىٰ النعماني بحفظه عن الرجوع إلىٰ نسخة الكافي فوقع هذا الاختلاف.

باب ٨٢، ١/٣٦٨، ٧/٣٦٩، (الغيبة: ١٠/٢٩٣، ١٥/٢٩٦)، والترتيب واحد في الكتابين.

باب ٨٣، ١/٣٦٩، ٢/٣٧٠، ٤ ـ ٦، (الغيبة: ١/٢٠١، ٢٠٥/ذيل ٧، ٢/٢٠٢ و ٣، ٢٠٩/ذيل ١٦).

باب ٨٥، ١/٣٧٢ ـ ٥، ٦/٣٧٣ ـ ١٢/٣٧٤، (الغيبة: ١١٤/ذيل ٨، ٨/١٣٠ و ٩، ٥/١٢٩، ١٠/١٣٠، ١٢/١٣١، ٣/١١٢، السند من هذا الرقم من الكافي ومتن الغيبة من الكافي ١: ٤/٣٧٣).

باب ٨٦، ١/٣٧٤، ٣/٣٧٥، ٥/٣٧٦، (الغيبة: ٧/١٣٠، ١٤/١٣٢ و ١٣، باختلاف في السند فيهما بين الكتابين علىٰ ظاهر سند الغيبة، ٥/١٣٣).

باب ٨٧، ٤/٣٧٧ (الغيبة: ١٣٥/ذيل ١٨).

الأحاديث الذيليّة أكثرها وردت عن طريق الكليني[1]، بل أكثر ما نقل عن الكليني فهي ذيلية في الحقيقة، وإن لم يصرّح فيها بكلمة «مثله» إذ ذكر في ذيل نفس الرواية المرويّة عن مصدر آخر[2]، وما وردت ذيلية عن غير الكافي قليل جدّاً، لا يكون لكلّ مصنّف أو راوٍ إلّا حديث أو حديثان[3]، بخلاف الكافي فقد كثر ذلك فيه، والغالب ذكر روايات الكليني في أواخر الأبواب.

فما الوجه في ذلك؟

هنا عدّة وجوه لتوجيه ذلك قد أشرنا إلىٰ بعضها آنفاً:

الأوّل: أنّ أكثر الروايات الواردة عن غير الكافي قد أخذت عن مصادر متقدّمة علىٰ الكافي ككتاب محمّد بن سنان، وعبدالله بن جبلة، ومحمّد بن علي الصيرفي ـ كما تقدّم تفصيله.

فمن الطبيعي أن يراجع النعماني أوّلاً تلك المصادر، ثمّ يراجع الكافي الذي هو مصدر متأخّر في عهده، فيصير حديث الكافي ذيلياً لا محالة.

الثاني: إنّ الكافي في عهد النعماني لم يشتهر في بغداد، كاشتهار كتب أمثال محمّد

---

(١) الغيبة: ١١٤/ذيل٨، ١٣٥/ذيل١٨، ١٣٧/ذيل٢، ١٥٠/ذيل٦، ١٥٣/ذيل١٠، ١٥٨/ذيل٣، ١٥٩/ذيل٧، ١٦٤/ذيل٦، (سندان)، ١٦٨/ذيل٧، ١٦٩/ذيل١١، ١٧٦/ذيل١٧، ١٧٧/ذيل٢١، ٢٠٥/ذيل٧، ٢٠٩/ذيل١٦.

(٢) لاحظ الغيبة: ٥/١٢٩، ٢/١٣٩، ٥/١٤٠، ٧/١٥٠، ١٧/١٥٦، ٢/١٦٢، ٢/١٧٠، ٤/١٧١، ٩/١٧٣، ٤/١٧٥ و١٦، لاحظ أيضاً: ٤٦/١٩١.

(٣) فعن كتاب عبيدالله بن موسىٰ موردان (: ١٢٩/ذيل٢، ١٨٥/ذيل٣٦)، وعن كتاب الحسن بن محمّد بن جمهور مورد (: ٢٨) وعن كتاب عبدالكريم بن عمرو مورد (:١٧٢/ذيل٦)، وعن كتاب محمّد بن علي الصيرفي مورد (: ٣٢٢/ذيل ١)، وعن ابن عقدة مورد (:٢٨٥/ذيل ٤)، وعن عبدالواحد بن عبدالله (:٤٣/ذيل ٢، ثلاثة أسانيد)، والمبهمات في موردين (: ٩٥/ذيل٢٦، ١٨٩/ذيل٤٣)، وعن طرق العامة في خمسة موارد (: ٦/١١٩، ١٢٠/ذيل٧، ١٢١/ذيل٩، ٢٠/١٢٥، ١٢٦/ذيل ٢١).

ابن همام ـ شيخ البغداديين ـ وابن عقدة ـ الحافظ الشهير المعتمد عليه بين الفريقين ـ وغيرهما.

فمن الطبيعي أن يراجع أوّلاً كتب هؤلاء، ثمّ يراجع الكافي.

الثالث: إنّ النعماني عندما ألّف كتابه الغيبة لم يكن لديه جميع ما رواه له مشايخه، كما صرّح به في بعض المواضع فقال: لم يحضرني جميع ما رويته في ذلك لبعده عنّي وأنّ حفظي لم يشتمل عليه(١).

وقال في موضع آخر: هذا آخر ما حضرني من الروايات في الغيبة، وهو يسير من كثير ممّا رواه النّاس وحملوه(٢).

فعليه، يحتمل أن لا تكون نسخة الكافي حاضرة لدىٰ النعماني عندما شرع في تأليف الغيبة، وإنّما حصل عليها بعد ذلك، فأضاف ما رآه مناسباً من رواياته إلىٰ كتابه، فصار أكثر ما أخذ عن الكافي ذيليّاً بطبيعة الحال.

ثمّ إنّ من المحتمل عدم عثور النعماني علىٰ جميع أجزاء الكافي بعدما حصل عليه، فلذلك لم ينقل إلّا عن أبواب قليلة منه، ويمكن عثوره علىٰ نسخة كاملة منه بعد تأليفه لكن لم ير حاجة إلىٰ الرجوع إلىٰ جميع أبوابه، بل اكتفىٰ في الأغلب بما صنّفه من قبل آخذاً عن سائر المصادر.

وكيف كان، فالوجوه الثلاثة غير متنافية، فتمكن صحّة الجميع بحسب اختلاف الموارد، بأنْ كانت الرواية مأخوذة من مصدر متقدّم، ككتابي محمّد بن سنان والحسن بن محبوب كما في الوجه الأوّل وهو أقرب الوجوه(٣).

---

(١) الغيبة: ٢٩.

(٢) الغيبة: ١٩٤.

(٣) وردت روايات الكليني في ذيل ما أخذ عن محمّد بن سنان في: ١١٤/ذيل٨، ٢/١٣٩، ٥/١٥٠، وفي ذيل ما أخذ عن الحسن بن محبوب في: ١٢٧/ذيل٢، وفي ذيل ما أخذ عن عبدالله بن جبلة ←

أمّا لو كانت الرواية واردة في كتب مشايخ النعماني كمحمّد بن همّـام[١] فـهذا الوجه غير تام فيجب الرجوع إلىٰ الوجهين[٢] الآخرين.

الخامسة: ادّعىٰ بعض الكتّاب المتتبّعين ـ تبعاً لبعض المستشرقين كما قيل[٣] أنّ باب ما جاء في الاثنىٰ عشر من الكافي أكثر رواياته مما أُلحـق بـالكتاب بـعد تأليفه، ولعلّه من قبل الكليني نفسه.

واستند في ذلك إلىٰ عدم ورود أكثر روايات الباب في غيبة النعماني.

وقد نظّم لإثبات هذه الدعوىٰ أموراً هي:

الأوّل: أنّ محـمّد بن إبراهيم النعماني كان من خصّيصي تلامذة الكليني، وقـد استنسخ أجزاء الكافي بنفسه (لاحظ مقدّمة حسين علي محفوظ علىٰ الكـافي: ١٩ ومصادره) والنسخة الموجودة قد جمعت مـن نسـخته ونسـخة الصـفواني عـلىٰ المشهور، وقد أشير إلىٰ موارد اختلافهما بعبارتي «وفي نسخة النعماني» و«في نسخة الصفواني»، (أنظر مقدّمة روضة الكافي ما ذكر في هامش صفحة العنوان للـنسخ

مركز تحقيقات كامپيوتری علوم اسلامی

← في: ١٥٨/ذيل٣، وفي ذيل ما أخذ عن عبدالكريم بن عـمرو فـي: ٩/١٧٣، (مـع زيـادة فـي نـقل الكليني)، لاحظ أيضاً: ١٦/١٧٥، وفي ذيل ما أخذ عن محمّد بن علي الكوفي في: ٢٠٥/ذيل٧، لاحظ أيضاً: ٤٦/١٩١.

وفي ذيل ما أخذ عن يحيىٰ بن زكريّا بن شيبان في: ٥/١٢٩، وفي ذيل ما أخذ عن عـلي بـن الحسن التيملي في: ٢/١٧٠، ٤/١٧١، لاحظ: ١٧٧/ذيل ٢١، وفي ذيل ما أخذ عن عبدالله بن أحمد ابن المستورد الأشجعي في: ١٧٧/ذيل ٢١، وفي ذيل ما أخذ عن جعفر بن عبدالله المحمّدي في: ٢٠٩/ذيل١٦، وفي ذيل ما أخذ عن عبيدالله بن موسىٰ العلوي في: ١٦٤/ذيل٤.

(١) الغيبة: ١٣٥/ذيل ١٠، ١٧/١٥٦، ١٥٩/ذيل٧، ٢/١٦٢، ١٦٧/ذيـل٦، ١٦٨/ذيـل٧، ١٦٩/ذيـل ١١، ١٤/١٧٥ و١٦، ١٧٦/ذيل١٧.

(٢) وردت رواية الكليني في ذيل ما أخذ عـن سـلامة بـن مـحمّد فـي: ١٣٥/ذيـل١٨، ١٥٠/ذيـل٦ ورقم٧، فيمكن أن يوجه ذلك بالوجهين، لكن قلّة روايات سلامة في غيبة النعماني تغنينا عـن توجيه وقوع روايات الكليني في ذيلها ـ كما لا يخفىٰ ـ.

(٣) ببالي أنّي سمعت قديماً من بعض الأصدقاء أنّ أصل هذه الدعوىٰ من المستشرق مادلونج.

القديمة منها وقد طبع فيها صورتها).

الثـاني: قد سعىٰ النعماني في فصل عدد الأئمّة أن يذكر جميع ما يقدر عليه من روايات ترتبط به حتّىٰ أنّه وجد بعد إتمام الكتاب روايتين أخـريين فـأضافهما إلىٰ الكتاب، وأشار إلىٰ ذلك ما كتبه راوي الغيبة أبـوالحسـين الشـجاعي قـبل نـقل الروايتين..

الثالث: إنّ تأليف الغيبة كان في حدود سنة ٣٤٠ (أي بعد عشر سنوات مـن وفاة الكليني).

الرابع: لم يذكر النعماني ستّة عشر من أحاديث هذا الباب من الكافي ـ وهـي عشرون رواية ـ وإنّما ذكر أربعةً منها فقط، وإن ذكر بعض رواياته الأخرىٰ مـن طرق مشايخه الآخرين، وبأسانيد أخرىٰ.

فتدل هذه الأمور بوضوح علىٰ أنّ هذه الستّة عشر حديثاً لم تكن موجودةً في نسخة النعماني من الكافي (وإن لم يشر إلىٰ اختلاف النسخة في الكافي).

أضف إلىٰ ذلك أمراً خامساً وهو: أنّ روايات الكليني أرجح لدىٰ النعماني من روايات غيره، حتّىٰ أنّه أورد إحدىٰ تلك الروايات الأربع المأخوذة من الكـافي، عن طريق الكليني ابتداءً، ثمّ أشار إلىٰ نقلها الآخر بقوله «وجاء في غير رواية محمّد ابن يعقوب»، فذكر الاختلاف اليسير بينهما.

فلا بدّ أن نقول: إنّ الروايات الستّة عشر، ملحقة. انتهىٰ[1].

وهذه الأمور الخمسة ضعيفة، إلّا الأمر الثالث مع شيء من المسامحة لا يضرّ بمقصوده[2] وأمّا سائر الأمور فمبنيّة علىٰ الاعتماد علىٰ المصادر المـتأخّرة، أو نـظرة

---

(١) مكتب درفرايند تكامل، حسين المدرسي الطباطبائي، (المتن الفارسي)، ص١٤٤.

(٢) قـد تـرجـم «نـيف وثـمانون» فـي المـتن الفـارسي بـ«هشـتاد وچـند سـال»، (لاحـظ ص١٣٧/هامش٢٤٣ من الكتاب، وهذه مسامحة وإنّما هي مناسبة مع كلمة بضع لا مع كلمة نيف،

←

عابرة غير متأمّلة في غيبة النعماني.

وبعدما ذكرناه في هذا المقال خصوصاً في هذا الفصل الأخير يسهل تخطّيها لكن ينبغي أن نشير إلىٰ وجوه الضعف فيها ـ علىٰ سبيل الإجمال ـ:

أمّا الأمر الأوّل: فقد تعرّضنا له في النكتة الأولىٰ من هذا الفصل، وقلنا بعدم الدليل عليه، وإنّما ورد في كلام المتأخّرين من دون أن يكون لذلك شاهد في كلام القدماء.

والعجيب أنّه استند لذلك إلىٰ ما في مقدّمة الروضة[1] ولم نر فيه إلّا جدولاً لتلامذة الكليني أشار إلىٰ ما يقرب من كلامه وهذا الجدول قد صنعه ـ علىٰ الظاهر ـ صدر الأفاضل المتوفّىٰ سنة ١٣٥٠ (لاحظ ما كتبه الدكتور حسين علي محفوظ في مقدّمته، ص ١٠).

والاعتماد عليه وذكره كمصدر معول عليه في أمثال هذه البحوث، غريب؟!

وأمّا الأمر الثاني: فلم يذكر شاهداً علىٰ كون النعماني بصدد استقصاء جميع ما يقدر عليه من روايات باب عدد الأئمّة.

فإن استند إلىٰ أنّ النعماني استدرك روايتين بعد إتمام الكتاب.

← وقد تقدّم أن نيف من واحد إلىٰ تسع علىٰ تفسير، ومن واحدة إلىٰ ثلاث علىٰ تفسير آخر، فتاريخ تأليف الغيبة ٣٣٦، أو ما بعدها، لكن هذه المسامحة لا تضرّ بما كان الكاتب بصدده من إثبات كون تأليف الغيبة بعد وفاة الكليني‏ﷺ وإنّما أورد هذا الأمر إذ لو كان تأليف قبل وفاته لأمكن أن يكون قبل تكميل تأليف الكافي من قبل مؤلّفه الكليني فلا ينتج مايريد.

(١) ارجع إلىٰ صفحة العنوان للنسخ القديمة من الروضة وهذا ما لم نجده في هذا الكتاب، وإنّما وجدت ما أشرنا إليه في المتن ولفظه ـ بعد عنوان النعماني ـ: وكان من الخصّيصين به يكتب أيضاً كتابه الكافي وإذا قالوا في نسخة النعماني من الكافي هكذا وفي نسخة الصفواني هكذا فالمراد نسختا محمّد بن إبراهيم وأحمد بن عبدالله أعلىٰ الله مقامهم ورضي عنهم. انتهىٰ. ولا أدري علىٰ ما استند في إطلاق القول بأنّ النسخة الموجودة من الكافي مجموعة من نسختهما فقط، مع وجود رواة آخرين للكافي!

ففيه أنّه بمجرّده لا يدلّ علىٰ ذلك، إذ لعلّه رأىٰ في هاتين الروايتين خصوصية، كجودة مضمونها أو كونهما عن طريق ابن عقدة ـ الشيخ الذي يعتمد عليه النعماني كثيراً ـ فخصّهما بالإضافة إلىٰ الكتاب بعد تأليفه مع عثوره علىٰ روايات أخرىٰ أيضاً مناسبة لعنوان الباب.

هذا مع أنّ النعماني صرّح بنفسه في هذا الباب بخلاف ما ذكره الكاتب، بل أكّد النعماني علىٰ جميع الروايات المربوطة به، فقال في آخره بعد الإشارة إلىٰ كتاب سليم بن قيس وتوثيقه وكونه من الأصول التي ترجع الشيعة إليها وتعوّل عليها: وإنّما أوردنا بعض ما اشتمل عليه الكتاب وغيره من وصف رسول الله ﷺ الأئمّة الاثني عشر ودلالته عليهم وتكريره ذكر عدّتهم[1]...

ولا ينقضي تعجّبي، كيف لم يراجع هذا الكاتب هذه العبارة الواردة في نفس الباب، الواضحة في خلاف مقصوده، ورضي بدلالة استدراك النعماني للروايتين بعد تأليفه، علىٰ مقصوده؟!

هذا مع الغضّ عمّا قلنا من عدم الدليل علىٰ كون النسخة الكاملة من الكافي لدىٰ النعماني حتّىٰ بعد تأليفه الغيبة.

أمّا الأمر الرابع: ففيه أنّه لا شاهد علىٰ أخذ النعماني من باب ما جاء في الاثني عشر من الكافي أصلاً، فلم يراجع الكافي حتّىٰ يكون عدم ذكره دليلاً علىٰ شيء.

توضيحه: أنّ الروايات الأربع المتوهّم أخذها من الكافي وردت ثلاثة منها في الكافي باختلاف في المتن أو السند أو كليهما، بحيث يطمئن بعدم الأخذ منه، وإنّما توافقت رواية واحدة فقط في الكتابين تقريباً ولا شاهد علىٰ أخذه أيضاً من الكافي

---

(١) فقد ورد في مقدّمة الغيبة: وقد جمعت في هذا الكتاب ما وفق الله جمعه من الأحاديث التي رواها الشيوخ عن أمير المؤمنين والأئمّة الصادقين عليهم السلام في الغيبة وغيرها ممّا سبيله أن ينضاف إلىٰ ما روي فيها بحسب ما حضر في الوقت، إذ لم يحضرني جميع ما رويته في ذلك لبعده عنّي وإن حفظي لم يشتمل عليه... (لاحظ ص١٩٤ منه أيضاً).

من توافق ترتيب الأحاديث في الكتابين أو غيره.

وأمّا غير هذه الرواية ففي الغيبة: ٣/٦٠، أخبرنا محمّد بن يعقوب الكليني، عن عدّة من رجاله، عن أحمد بن أبي عبدالله محمّد بن خالد البرقي، عن الحسن بن العبّاس بن الحريش، عن أبي جعفر محمّد بن علي، عن آبائه أنّ أميرالمؤمنين عليه السلام قال لابن عبّاس أنّ ليلة القدر في كلّ سنة... الحديث.

وقد رواه في الكافي ١: ١/٥٣٢، بسندين آخرين هكذا: محمّد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، ومحمّد بن أبي عبدالله، ومحمّد بن الحسن، عن سهل بن زياد جميعاً، عن الحسن بن العبّاس بن حريش، عن أبي جعفر الثاني: أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قال لابن عبّاس... الحديث.

وفي متنه اختلافان لا يمكن أن يكونا من اختلاف النسخة أو تصحيفات الناسخين[1].

ـ وردت رواية الغيبة: ٢٦/٩٤، في الكافي ١: ١٩/٥٣٤، باختلاف في السند واختلافات يسيرة في المتن.

ـ وردت رواية الغيبة: ٢٧/٩٥، في الكافي بثلاثة أسانيد لم يرد شيء منها في الغيبة، وإنّما ورد فيها سند آخر للرواية.

فعليه فالنعماني إمّا أخذ هذه الروايات عن كتاب آخر للكليني ككتابه في الردّ علىٰ القرامطة، أو أخذها عنه مشافهة، ومن الجائز أنّ بعض اختلاف المتن في الغيبة نشأ من اعتماد النعماني علىٰ حفظه دون أن يراجع إلىٰ نسخة الكليني، والله أعلم.

أمّا الأمر الخامس: فهو أعجب! إذ مجرّد إشارة النعماني إلىٰ رواية واحدة فقط عن غير طريق الكليني في ذيل نقل الكليني لها كيف تكون دليلاً علىٰ ترجيح

(١) زيد في الغيبة «ما قضىٰ فيها» ـ بعد أمر السنة ـ و«يا أمير المؤمنين» ـ بعد من هم ـ ولم تردا في الكافي.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

النعماني لروايات الكليني علىٰ غيرها؟ مع أنّ أصل دلالة الرواية الذيليّة علىٰ مرجوحيّة الراوي عند النعماني لو تمّ لكان دليلاً واضحاً علىٰ خلاف ما يريد هذا الكاتب، إذ قد تقدّم أنّ أكثر روايات الكليني وردت ذيليّة في الغيبة، وأكثر الروايات الذيليّة فيه وردت عن طريق الكليني، فهل يكون هذا دليلاً علىٰ كون سائر مشايخ النعماني أرجح عنده من الكليني؟!

هذا، والتحقيق عدم تماميّة أصل هذا الكلام، لما ذكرناه من الوجوه في توجيه كثرة الروايات الذيليّة عن طريق الكليني في الغيبة كما تقدّم فلاحظها.

فتحصّل أنّ هذه الدعوىٰ لا ترجع إلىٰ محصّل أصلاً.

وفي هذا المقام، حان أن نختم الكلام، حامدين لله، مصلّين علىٰ نبيّه وآله، داعين حضرته أن يعجّل فرج صاحبنا ومولانا بقيّة الله الأعظم في أرضه حتّىٰ يملأها عدلاً وقسطاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

ليلة الفطر من سنة ١٤١٨

السيد محمّدجواد الشبيري